



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة السادسة

من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس
الأمة الحادي عشر المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٤ / صفر / ١٤١٢
هجري الموافق ٣ / ٩ / ١٩٩١ ميلادي

(الجلد ٢٨)

(المعد ٦)

جدول الأعمال

الصفحة
٣

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ . طلب اجازة مقدم من دولة العين السيد أحمد عبيدات.

ب . طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد الدكتور خليل السالم.

ج . طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد عاكف الفايز.

د . طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد محمد كمال.

٣ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة الاستثنائية اعتباراً من تاريخ

١٩٩١/٩/٥.

٤ - تلاوة الكتب الواردة :

ملحق الجريدة الرسمية

- ١ . كتاب دولة رئيس المجلس العالي رقم (٢٢٥٥) لتفسير أحكام الدستور ومرفق الصفحة
به قرار المجلس العالي رقم (٢) لسنة ١٩٩١، تاريخ ١٩٩١/٨/٢٢،
المتضمن تفسير المواد الدستورية المطلوب تفسيرها بالنص التالي المرفق. ٧
ب . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٢٢٥٣ تاريخ ١٩٩١/٨/٢٧،
المتضمن موافقة مجلس النواب على:
مشروع قانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩١، مع التعديلات عليه. ١٣
٥ - مقررات اللجان:
أ . قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ١٩٩١/٧/٢١، حول (مشروع قانون
الدفاع لسنة ١٩٩٠) تلي القرار بالجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٧/٣٠
ورفع البحث من أجل إحالته الى المجلس العالي لتفسير أحكام الدستور. ٢٥
ب . قرار اللجنة المالية رقم (٣) تاريخ ١٩٩١/٨/٢٧، حول القانون المؤقت
رقم (٤) لسنة ١٩٨٩، قانون معدل ضريبة الدخل المعاد من مجلس النواب
بالتعديل الجديد. ٤١
٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة. ٧٩
عينت يوم الأربعاء تاريخ ١٩٩١/٩/٤ الساعة الخامسة مساء.

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

- (٦) معالي السيد خالد الكركي: وزير الثقافة
والاعلام.
(٧) معالي السيد عبدالسلام فريجات: وزير
دولة للشؤون البرلمانية.
(٨) معالي السيد محمد فارس الطراونة: وزير
دولة لشؤون رئاسة الوزراء.
(٩) معالي السيد جمال الخريشا: وزير دولة.
(١٠) معالي السيد تيسير كنعان: وزير العدل.
(١١) معالي الدكتور ممدوح العبادي: وزير
للصحة.

١ . افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن
الرحيم، النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة.
جدول الاعمال.



السيد الأمين العام: شكراً دولة الرئيس،
جدول الاعمال
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم
(الثلاثاء) الموافق ٢٤ / صفر / ١٤١٢ هجري
الواقع في ١٩٩١/٩/٣ ميلادي، عقد مجلس
(الاعيان) جلسته (السادسة) من الدورة
(الاستثنائية الأولى للدورة الثانية) برئاسة (دولة
السيد أحمد اللوزي) وحضور عطوفة أمين عام
مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة: مضر
بدران، أحمد عبيدات، عاكف الفايز، الدكتور
خليل السالم، محمد كمال، عمر النابلسي،
خالد الطراونة، الدكتور الشاعر.
وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة:
وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: علي
أبونوار (متوفي).

وحضر من الحكومة

- (١) دولة السيد طاهر المصري: رئيسا للوزراء
وزيرا للدفاع.
(٢) معالي المهندس علي السحيمات: نائب
رئيس الوزراء ووزيرا للنقل
والاتصالات.
(٣) معالي الدكتور عبدالله النصور: وزيرا
للخارجية.
(٤) معالي الدكتور محمد الحموري: وزيرا
للتعليم العالي.
(٥) معالي السيد باسل جردانة: وزيرا
للمالية.

هكذا منه الأصل



دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء الأمين
العام من التلاوة؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب اجازة مقدم من دولة العين
أحمد عبيدات .

ب - طلب اجازة مقدم من معالي العين
الدكتور خليل السالم .

ج - طلب اجازة مقدم من معالي العين
عاكف الفايز .

د - طلب اجازة مقدم من معالي العين

محمد كمال .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على اجازة السادة الأعضاء؟

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٣ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة فض
الدورة الاستثنائية اعتباراً من تاريخ
١٩٩١/٩/٥ .

«وهنا وقف جميع من في القاعة» .

(الأمين العام يتلو الارادة الملكية بفض
الدورة)



مكتبة الأصيل



رئاسة الوزراء

الرقم ٨٤١٣/١/١٣/٥١

التاريخ ١٤١٢/٢/٢١

الموافق ١٩٩١/٨/٣١

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث اليكم طيبا بنسخة من الارادة الملكية السامية المتضمنة فض الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة اعتبارا من تاريخ ١٩٩١/٩/٥ .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نحن الحسين الاول ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور تصدر ارادتنا بما هوأت :

تفض الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة اعتبارا من تاريخ ١٩٩١/٩/٥ .

١٩٩١/٨/٢٢

وزير الداخلية
جودت السبول
رئيس الوزراء
طاهر المصري

«وهنا جلس الجميع»

السيد الأمين العام :

٤ : تلاوة الكتب الواردة :

١ . كتاب دولة رئيس المجلس العالي رقم (٢٢٥٥) لتفسير أحكام الدستور ومرفق به قرار المجلس العالي رقم (٢) لسنة ١٩٩١ ، التاريخ ١٩٩١/٨/٢٢ : المتضمن تفسير المواد الدستورية المطلوب

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

الرقم ٢٢٥٥/٢/١٥/٣

التاريخ ١٤١٢/٢/١٧

الموافق ١٩٩١/٨/٢٢

دولة رئيس مجلس الاعيان

أشير الى كتاب دولتكم رقم ١٥/٣

١٠١٣/٢ تاريخ ١٩٩١/٨/١ .

وأبعث اليكم (بثلاث نسخ) من القرار رقم (٢) لسنة ١٩٩١ ، المؤرخ في ١٩٩١/٨/٢٢ ، والصادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور مع نص مخالفه ثلاثة أعضاء من المجلس .

بشأن طلبكم تفسير النصوص الدستورية الواردة فيه ، والاجابة على الأسئلة التي تضمنها كتابكم ، حول ما أدخله مجلس النواب من تعديل على مشروع قانون الدفاع وما ظهر من اختلاف في الآراء أثناء بحث مشروع القانون في مجلس الاعيان .

رجاء الاحاطة علما بمضمونه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

رئيس المجلس العالي
لتفسير أحكام الدستور
أحمد اللوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٩١

صادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور
بناء على القرار الصادر عن مجلس الاعيان

هكذا عبثوا بالأصول

في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٧/٣٠، اجتمع المجلس العالي لتفسير الدستور من أجل تفسير المواد (١٢٤) و (٩١) و (٩٢) و (٩٣) من الدستور وبيان ما يلي:

١. هل تجيز المادة (١٢٤) من الدستور أن يتضمن قانون الدفاع نصاً يوجب عرض اعلان العمل به على مجلس الأمة، ليقرر ما يراه بشأنه بما في ذلك مدة العمل بالقانون.

٢. هل يجوز أن يتضمن النص اعتبار اعلان العمل بالقانون منتهياً إن لم يقره المجلس أو لم يعرض عليه خلال مهلة معينة.

٣. هل يجوز لمجلس الأمة إذا زالت حالة الطوارئ أن يقرر وقف العمل بقانون الدفاع، وإذا جاز ذلك فهل يجوز النص على أن يصدر قرار من مجلسي الاعيان والنواب بأكثرية معينة.

٤. وكذلك، هل يجوز النص في القانون على كيفية اجتماع المجلسين معاً في حالة اختلافهما على قرار وقف العمل بقانون الدفاع.

ولدى الاطلاع على كتاب دولة رئيس مجلس الاعيان رقم ١٥/٣ / ٢٠١٣/٢ تاريخ ١٩٩١/٨/١، وتديق النصوص تبين ما يلي:

المادة (١٢٤) من الدستور تنص بالآتي:

(إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ فيصدر قانون باسم قانون الدفاع تعطى بموجبه الصلاحية الى الشخص الذي يعينه القانون لاتخاذ التدابير والاجراءات

الضرورية بما في ذلك صلاحية وقف قوانين الدولة العادية لتأمين الدفاع عن الوطن، ويكون قانون الدفاع نافذ المفعول عندما يعلن عن ذلك بمرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء).

والمادة (٩١) منه تنص: «يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع أو تعديله أو رفضه وفي جميع الحالات يرفع المشروع الى مجلس الاعيان ولا يصدر قانون الا اذا اقره المجلسان وصدق عليه الملك».

والمادة (٩٢) منه تنص: «إذا رفض أحد المجلسين مشروع أي قانون مرتين وقبله المجلس الآخر معدلاً أو غير معدل يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الاعيان لبحث المواد المختلف فيها ويشترط لقبول المشروع أن يصدر قرار المجلس المشترك بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين، وعندما يرفض المشروع بالصورة المبينة آنفاً لا يقدم مرة ثانية الى المجلس في الدورة نفسها».

والفقرتان الأولى والثانية من المادة (٩٣) منه تنص على ما يلي:

١. كل مشروع قانون أقره مجلس الاعيان والنواب يرفع الى الملك للتصديق عليه.

٢. يسري مفعول القانون باصداره من جانب الملك ومروور ثلاثين يوماً على نشره في الجريدة الرسمية الا اذا ورد نص خاص في القانون على أن يسري مفعوله من تاريخ آخر.

يستفاد من هذه النصوص أن قانون الدفاع هو قانون استثنائي ومن قوانين الطوارئ يصدر ابتداءً تحسباً من وقوع ما يسمى بحالة الطوارئ ويشترط لنفاذه وقوع طوارئ تستدعي الدفاع عن الوطن.

كما يستفاد من هذه النصوص أن سريان هذا القانون ونفاذه لا يخضع لأحكام سريان القوانين العادية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٩٣) من الدستور. بل إن سريانه ونفاذه مرحلة لاحقة ومستقلة عن اصدار القانون ومن اختصاص السلطة التنفيذية، لأن الملك هو الذي يعلن عن نفاذه بناء على قرار من مجلس الوزراء وفقاً لنص المادة (١٢٤) من الدستور.

وحيث أن صلاحية السلطة التنفيذية في اعلان نفاذ قانون الدفاع وبدء سريانه هي صلاحية مطلقة وغير معلقة على موافقة أي سلطة أخرى فلا يجوز أن يتضمن قانون الدفاع نصاً من شأنه أن يقيد هذه الصلاحية ويوجب على السلطة التنفيذية الحصول على موافقة مجلس الأمة على هذا الاعلان أو عرضه عليه، وأي نص يرد في قانون الدفاع على خلاف ذلك هو نص مخالف للدستور، ولا يجوز العمل به وذلك دون المساس بما للسلطة التشريعية من صلاحية الرقابة على السلطة التنفيذية كطرح الثقة بالوزارة أو توجيه السؤال أو الاستجواب عملاً بالمواد (٥١)، (٥٣)، (٩٦) من الدستور وهذا هو جواب السؤال الأول.

أما السؤال الثاني، فهو يرقم على افتراض أن لمجلس الأمة حق الرقابة التشريعية على

اعلان نفاذ قانون الدفاع، وما دام أن هذه الرقابة التشريعية متفية في ضوء ما بيناه في الجواب على السؤال الأول، فلا ينشأ التساؤل بجواز أن يتضمن النص اعتبار اعلان العمل بالقانون منتهياً إن لم يقره مجلس الأمة أو لم يعرض عليه خلال مهلة معينة.

وعن السؤال الثالث، فإن الأكثرية ترى بأن سكوت الدستور عن النص صراحة على تحديد الجهة المختصة بوقف العمل بقانون الدفاع عند زوال حالة الطوارئ لا يعني اعطاء هذه الصلاحية لمجلس الأمة وإنما تبقى للسلطة التنفيذية التي لها صلاحية اعلان النفاذ ابتداءً لأن هذين الأمرين متلازمان ومن طبيعة واحدة ولا يجوز التفريق بينهما في الحكم في ظل النصوص الدستورية حيث أن الدستور هو الذي ينظم السلطات الأساسية للدولة ويحدد اختصاصاتها وإن مبدأ الفصل بين السلطات يقتضي أن تستقل كل سلطة في مزاولة اختصاصاتها فلا تباشر اختصاصاً يدخل في نطاق اختصاص سلطة أخرى وعلى هذا الأساس يفهم نص المادة (١٢٤) من الدستور التي بينت كيفية صدور قانون الدفاع كقانون استثنائي كما بينت طريقة نفاذه.

أما فيما يتعلق بالسؤال الرابع فإنه على الرغم من أن البحث فيه لم يعد منتجاً على ضوء وقائع الجواب على السؤال الثالث، إلا أنه كفائدة عامة نجد أن الدستور قد نص على الأكثرية اللازمة لقرار القوانين في حالي الاتفاق والاختلاف بين مجلسي الاعيان والنواب، فلا يجوز أن ينص أي قانون على أكثرية تخالف ما

هكذا عليه الأصول

ورد في الدستور، وكذلك الحال فيما يتعلق باجتماع المجلسين معا اذ لا يجوز النص في القانون على ذلك في غير الحالات التي بينها الدستور.

وهذا ما نقره بالاكثريه بشأن التفسير المطلوب.

صدر في يوم الخميس الموافق ١٩٩١/٨/٢٢ م.

مخالف عضو / العين نجيب الرشدان، عضو / العين احمد عبيدات، عضو / العين بهجت التلهوني، رئيس المجلس العالي / رئيس مجلس الاعيان احمد اللوزي، عضو محكمة التمييز خليف السحيمات، عضو / مخالف محكمة التمييز فايز المبيضين، عضو / مخالف رئيس محكمة التمييز عبدالكريم معاذ، عضو محكمة التمييز عمر اباطة، عضو محكمة التمييز ناجي الطراونة.

المخالفة المقدمة من نجيب الرشدان

اتفق مع الاكثريه المحترمة فيما ذهبت اليه من ان السلطة التنفيذية هي المختصة وحدها باعلان نفاذ قانون الدفاع وبدون مشاركة من مجلس الامة عملا بالقاعدة الفقهية التي مفادها انه اذا اناط المشرع اختصاصا بسلطة معينة فيكون قد منع غيرها من ممارستها.

وكذلك اتفق مع الاكثريه فيما يتعلق باكثريه المجلسين واجتماعهما معا ولكنني اختلف معها بخصوص صلاحية مجلس الامة في جواز النص في قانون الدفاع بان على السلطة التنفيذية ان تجعل الاعلان مشتملا على مدة نفاذه كما

اختلف معها بخصوص وقف نفاذ هذا القانون. الذي اراه هو ان الدستور الاردني قد اوجب اعداد مشروع قانون الدفاع والموافقة عليه من مجلسي الامة والملك واصداره وفق القواعد المقررة بهذا الشأن للقوانين العادية غير انه لم يخضعه لقواعد سرياتها المبينة في المادة (٢/٩٣) من الدستور وانما وضع لها احكاما خاصة كما هو مستفاد من نص المادة (١٢٤) منه وذلك بان يعلن عن نفاذه بمراداة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء بحيث يكون نفاذه مؤقتا ولمدة التي تستمر خلالها حالة الطوارئ التي تستلزم الدفاع عن المملكة وعند زوال هذه الحالة أي حالة الطوارئ يوقف نفاذه.

بناء عليه فاذا اوجب قانون الدفاع على السلطة التنفيذية ان تعين مدة لنفاذه في الاعلان المشار اليه آنفا فان هذا النص يكون صحيحا وملبيا لمتطلبات المادة (١٢٤) من الدستور.

وفيا يتعلق بوقف نفاذه :

بما ان النص الخاص في أي قانون على ان يسري مفعوله من تاريخ معين يحتاج الى موافقة مجلس الامة. لذا يعتبر القرار بتعيين هذا التاريخ عملا تشريعيا.

وبما ان الدستور قد قسم نفاذ قانون الدفاع الى قسمين وهما :

الاول : الاعلان عن نفاذ هذا القانون وتولاه السلطة التنفيذية كما بيناه آنفا بالاتفاق مع الاكثريه المحترمة، ومعلوم ان هذا النص هو نص استثنائي يفسر بأضيق

حدود ولا يجوز التوسع بتفسيره ليشمل امورا خلاف التي حددها النص، اذ ان ذلك يخرج عن مقاصده.

الثاني : وقف نفاذه وهذا الامر لم يرد عليه نص في الدستور ولا عهد به الى جهة أخرى خلاف السلطة التشريعية وبهذه الحالة يبقى تقرير وقف نفاذ القانون باعتباره عملا تشريعيا من اختصاص السلطة التشريعية صاحبة الولاية العامة في التشريع.

بناء عليه فيحق لمجلس الامة ان يصدر قرارا تشريعيا بوقف العمل بقانون الدفاع عند زوال حالة الطوارئ قبل انتهاء مدة الاعلان عن نفاذه لأن ذلك من الاجراءات التشريعية لهذا القانون والتي أجل أمر تقريرها حين حدوث الطوارئ أو زوالها.

المعضو المخالف
العين نجيب الرشدان

قرار المخالفة الصادر عن المعضو القاضي فايز المبيضين

بعد المداولة وباستعراض احكام الدستور واستبعاد طريقة اصدار القانون المؤقت المنصوص عليها في المادة ٩٤ اجد ان المادة ٩٣ قد رسمت الطريقة التي يتم فيها تكوين القانون وبيئت انه يمر بمرحلتين اولاهما أنيطت بالسلطة التشريعية ابتداء من عرض رئيس الوزراء لمشروع القانون عملا بنص المادة ٩١ وانتهاء بتصديق جلالة الملك على قرار مجلس النواب والاعيان، ومرحلة لاحقة أنيطت بالسلطة

التنفيذية وهي اصدار القانون ونشره، والاصدار هو عملية قانونية تقوم بها السلطة التنفيذية بقصد تحقيق غرضين الاول اثبات وجود التشريع والثاني صدور الارادة الملكية بالامر بتنفيذه. اما الغرض من النشر هو حمل القانون الى علم الكافة أو اعطائهم الفرصة بالعلم به.

وهنا فاني اتفق مع الاكثريه المحترمة في ان اصدار عملية تقوم بها السلطة التنفيذية والدستور عندما ينيط أمرا بسلطة معينة فانها لا تملك التنازل عنه أو مشاركة سلطة أخرى فيه، الا انني اختلف معها في ان القانون بعد استكمال المراحل الدستورية لا يجوز وقف العمل به الا بالغائه أو اعلان بطلانه بالطريقة التي رسمها الدستور.

وفيا يتعلق بقانون الدفاع وبعد الرجوع الى المادة ١٢٤ من الدستور نجد انها نصت على ما يلي :

اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ فيصدر قانون باسم قانون الدفاع تعطى بموجبه الصلاحية الى الشخص الذي يعينه القانون لاتخاذ التدابير والاجراءات الضرورية بما في ذلك صلاحية وقف قوانين الدولة العادية لتأمين الدفاع عن الوطن ويكون قانون الدفاع نافذ المفعول عندما يعلن عن ذلك بمراداة ملكية تصدر بناء على قرار مجلس الوزراء.

يستفاد من نص هذه المادة ان قانون الدفاع يتكون بنفس الطريقة التي تسن فيها بقية القوانين العادية الا انها افردت حكما خاصا

هكذا عبث الأصل

بطريقة اصداره والامر بتنفيذه اذ جزأت الاصدار الى مرحلتين الأولى لتحقيق الغرض من الاصدار وهي الاعلان عن وجود القانون والثانية هي تحقيق الامر بتنفيذه وبعد اصدار هذا الامر يصبح القانون نافذاً مثل أي قانون آخر ولا ينتهي وجوده الا بانتهاء حالة الطوارئ التي وجد بسببها أو بانتهاء المدة المعينة فيه وبخلاف ذلك لايد من صدور تشريع وفق أحكام الدستور لانقائه وإبطال العمل به.

وحيث أن قانون الدفاع كما هو واضح من صدر المادة ١٢٤ المنوه عنها أنها تشترط لصدوره وجود حالة طوارئ تستدعي الدفاع عن الوطن ويتضمن نصوصاً وأحكاماً تلائم هذه الحالة ويعين القانون الشخصي الذي يعهد اليه بتطبيقه حسب ظروف كل حالة بما يعني أنه لكل حالة طوارئ معينة يصدر قانون خاص بها وينتهي بانتهائها، واني خلافاً لرأي بقية الزملاء المحترمين أرى أن نص المادة ١٢٤ لا تفيد اصدار قانون دفاع عام لجميع حالات الطوارئ وأن عبارة (ويكون قانون الدفاع نافذاً للمفعول عندما يعلن عن ذلك) ما هي الا كما بينت جزء من عملية الاصدار.

وأخيراً فإن الرد على ما جاء في طلب التفسير وعلى ضوء ما بينت أن لكل حالة طوارئ معينة يصدر قانون خاص بها وأن عبارة نافذاً للمفعول ما هي الا جزء من عملية اصدار القانون: هو أن جميع الاجراءات موضوع الطلب غير جائزة ومخالفة للدستور.

العضو المخالف
فايز المبيضين

قرار المخالفة الصادر عن

عضو المجلس العالي لتفسير الدستور
السيد عبد الكريم معاذ

أتفق مع الأكثرية المحترمة في الجواب على السؤالين الأول والثاني وأخالفها فيما توصلت اليه في الجواب على السؤال الثالث.

ذلك أن قانون الدفاع كأي قانون آخر هو عمل تشريعي يتولاه مجلس الأمة بحكم وظيفته التشريعية المنصوص عليها في المادتين ٩١ و ٩٢ من الدستور، مع مراعاة ما يلي:

المراحل التشريعية التي تمر بها اجراءات اصدار قانون الدفاع تتلخص بالآتي:

١ - مرحلة الصياغة الأولى لمشروع القانون وتولاه السلطة التنفيذية بمقتضى المادة ٩١ من الدستور كأي قانون آخر.

٢ - مرحلة عرض مشروع القانون على مجلس الأمة لاقتراره بصيغته المقدمة أو مع التعديل وفقاً لنص المادتين ٩٢ و ٩٣ من الدستور على أن لا يتضمن تاريخ النفاذ أو السريان خلافاً لما يجري في القوانين العادية.

٣ - مرحلة النفاذ التي أوكلها الدستور للسلطة التنفيذية بإعلان يصدره الملك بإرادة ملكية بناء على قرار من مجلس الوزراء وفقاً لنص المادة ١٢٤ من الدستور مع مستلزمات النشر.

٤ - والمرحلة الرابعة وهي مرحلة وقف نفاذ القانون التي لم يرد عليها نص الا أنها

مفترضة بحكم طبيعة قانون الدفاع كقانون طوارئ يرتبط نفاذه بوقوع (حالة الطوارئ) التي تستدعي الدفاع عن الوطن بما يوجب وقف نفاذه عند زوال هذه الحالة تطبيقاً للقواعد العامة الشرعية القائلة (ما جاز لعذر بطل بزواله) و(إذا زال المانع عاد الممنوع).

وحيث أن مرحلة وقف نفاذ قانون الدفاع بعد زوال حالة الطوارئ التي استدعت اعلان نفاذه لم يرد عليها نص خاص يجعلها من اختصاص السلطة التنفيذية فانها كمرحلة تشريعية تبقى من اختصاص السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الأمة.

ولا وجه للقول هنا بأن من يملك النفاذ يملك وقف النفاذ لأن النص على أن النفاذ موكول الى السلطة التنفيذية هو استثناء من القاعدة التشريعية. والحكم الاستثنائي لا يجوز التوسع في تفسيره بل يطبق في أضيق الحدود.

لذا فاني أرى أنه يجوز لمجلس الأمة اذا زالت حالة الطوارئ أن يقرر وقف نفاذ قانون الدفاع بالأكثرية التي تقر بها القوانين العادية وفقاً لأحكام المادة ٩٢ من الدستور دون حاجة للنص على أكثرية معينة في قانون الدفاع.

وعن السؤال الرابع فاني أرى أنه في حالة اختلاف المجلسين على قرار وقف العمل بقانون الدفاع فيجري العمل وفقاً لنص المادة ٩٢ من الدستور دون حاجة للنص على ذلك في القانون.

لذا أخالف الأكثرية المحترمة وأرى أنه

يجوز لمجلس الأمة وقف العمل بقانون الدفاع اذا زالت حالة الطوارئ التي استدعت اعلان نفاذه بل إن مجلس الأمة هو المرجع المختص الوحيد في الاعلان عن وقف النفاذ.

العضو المخالف
عبد الكريم معاذ

السيد الأمين العام:

ب . كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٢٢٥٣ تاريخ ١٩٩١/٨/٢٧ المتضمن موافقة مجلس النواب على: مشروع قانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩١، مع التعديلات عليه.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إحالته الى اللجنة القانونية؟
الجميع : موافقون.

مجلس النواب
الرقم م ق / ٢٣ / ٢٢٥٣
التاريخ ١٤١٢/٢/١٧ هـ
الموافق ١٩٩١/٨/٢٧ م

دولة رئيس مجلس الاعيان الألفخم
قرر مجلس النواب في جلسته الحادية عشرة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر الموافقة على مشروع قانون تعديل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩١، كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.

أبعث لدينوتكم (أربعين نسخة) من مشروع القانون المذكور رجاء عرضه على

مكتبة عبد الرحمن

مجلسكم الكريم لاجراء المتقضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبداللطيف عربيات

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩١

قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٩ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

أ . في أحوال خاصة تقتضيها المصلحة العامة وبناء على تنسيب من وزير العدل يشكل مجلس الوزراء محكمة خاصة واحدة أو أكثر تدعى محكمة أمن الدولة تؤلف من ثلاثة من القضاة المدنيين لا تقل درجة أي منهم عن الثانية ويجوز أن يضم الى عضوية هذه المحكمة عضوان من ضباط القوات المسلحة الحقيقين لا تقل رتبة أي منهم عن عقيد بتنسيب من وزير الدفاع وقرار من مجلس الوزراء ويرأس المحكمة أعلى الأعضاء درجة ، على أن ينشر قرار تشكيل المحكمة في الجريدة الرسمية .

ب . تتشكل محكمة أمن الدولة والنيابة التي تنظر قضايا شركة بنك البتراء من هيئة المحكمة العرفية العسكرية والنيابة التي كانت تنظرها عند صدور هذا القانون وتتولى نفس النيابة والمحكمة التي تنظرها متابعة النظر فيها الى أن يفصل فيها ويعتبر قرار المحكمة الذي يفصل بهذه القضايا غير قابل للتمييز ومحال قرارات هذه المحكمة الى رئيس الوزراء لاصدار قراره فيها .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٣

على الرغم مما جاء في المادة (١٤٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ ، والمادة (٣) من قانون العقوبات العسكري رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٢ ، تصبح محكمة أمن الدولة بعد تشكيلها بمقتضى المادة (٢) من هذا القانون هي صاحبة الصلاحية لمحاكمة الأشخاص العسكريين والمدنيين المتهمين بارتكاب أي

عضر الجلسة السادسة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المتعقدة في ١٩٩١/٩/٣ م ١٥

من الجرائم التالية التي تقع خلافا لأحكام القوانين والنصوص المبينة أدناه وأي تعديلات تطرأ عليها أو تحل محلها :

أ . الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي المنصوص عليها في المواد من (١٠٧ الى (١١٧ من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .

ب . الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي المنصوص عليها في المواد من (١٣٥ الى (١٤٩ من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .

ج . الجرائم الواقعة خلافا لأحكام قانون حماية أسرار ووثائق الدولة رقم (٥٠) لسنة ١٩٧١ .

د . جرائم تزوير البنكوت وتزييف المسكوكات المنصوص عليها في المواد من (٢٣٩ الى (٢٥٢ من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .

هـ . الجرائم الواقعة خلافا لأحكام قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (١١) لسنة ١٩٨٨ .

و . الجرائم الواقعة خلافا لأحكام المادة (١٢) من قانون المرفوعات رقم (١٣) لسنة ١٩٥٣ .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ٧ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٧ -

لوزير العدل في القضايا المشمولة بأحكام هذا القانون أن يعين النائب العام أو أحد مساعديه ليقوم بوظيفة النائب العام ، كما له أن يعين مدعيا عاما أو أكثر ليقوم بوظيفة المدعي العام وفقا للصلاحيات الممنوحة لكل منهما في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٩) لسنة ١٩٦١ ، وأي قانون يعدله أو يحل محله .

المادة ٥ - يلغى نص كل من المادتين (٩) و(١٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ٩ -

أ . تصدر محكمة أمن الدولة أحكامها بالاجماع أو بأغلبية الآراء .
ب . مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة تكون أحكام محكمة أمن الدولة قابلة للطعن لدى محكمة التمييز خلال ثلاثين يوما من تاريخ تفهيمها اذا كانت وجاهية ومن تاريخ تبليغها اذا كانت غيابية وذلك بالنسبة للنائب العام والمحكوم عليه .

ج . الحكم بالاعدام أو بعقوبة جنائية لا تقل عن عشر سنوات تابع للتمييز ولولم يطلب المحكوم عليه ذلك ، ويرتب على النائب العام في هذه الحالة أن يرفع ملف القضية لمحكمة التمييز خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم مع

مكتبة امانة الاصل

مطالعة عليه.

المادة ١٠ -

- أ . تنعقد محكمة التمييز للنظر في التمييز المرفوع اليها بمقتضى الفقرتين (ب)، (ج) من المادة (٩) من هذا القانون من خمسة قضاة على الأقل وتعتبر في هذه الحالة محكمة موضوع، يجوز لها أن تصدق الحكم بناء على البيانات الواردة في ملف القضية أو أن تنقضه وتبرئ المتهم أو تدينه ولها أن تحكم بما كان يجب على محكمة أمن الدولة أن تحكم به.
- ب . اذا كان حكم محكمة أمن الدولة بالبراءة، فلا يجوز لمحكمة التمييز أن تدين المتهم الا اذا أعادت سماع البينة.
- ج . اذا تبين لمحكمة التمييز أن هنالك خطأ في الاجراءات أو مخالفة للقانون فيجوز لها أن تنقض الحكم وتعيد القضية لمحكمة أمن الدولة للسير بها وفقاً للتعليمات التي تقررهما.
- د . في جميع الاحوال يكون قرار محكمة التمييز قطعياً.

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
الدكتور عبداللطيف عربيات

السيد الأمين العام:
ج - تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٢٩٥) تاريخ ١٩٩١/٩/٢ المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- القوانين المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩
١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا
كما أقره مجلس الاعيان.

مجلس النواب
الرقم م ق / ١٦ / ٢٢٩٥
التاريخ ١٤١٢/٢/٢٣ هـ
الموافق ١٩٩١/٩/٢ م
دولة رئيس مجلس الاعيان
قرر مجلس النواب في جلسته الثانية عشرة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،
رئيس مجلس النواب
الدكتور عبداللطيف عربيات
دولية رئيس المجلس : مجلس النواب ،
عندما أعاد مجلس الاعيان هذا القانون ، وافق عليه ، كما جاء من للنواب قانون محكمة العدل.

دون أي تغيير، فلما يعود إلينا نحن فقط نتابع استصدار الاجراءات الدستورية، لاصدار القانون ويلغوه المرحلة النهائية.

هل يوافق المجلس الكريم، وهي الحقيقة الموافقة تحصيل حاصل؟

الجميع : موافقون.

السيد مقرر اللجنة القانونية اذا سمحت لي دولة الرئيس نقطة تتعلق بهذا الأمر.

دولة رئيس المجلس : نعم سيدي تفضل.

السيد مقرر اللجنة : الأصل بحسب المادة ٩١ من الدستور أن القانون يصبح تاماً بمراحله التشريعية ومفتقراً لموافقة جلالة الملك اذا وافق عليه المجلسان.

والقانون اذا وافق عليه مجلس الاعيان

ووافق مجلس النواب تصبح موافقة مجلس الأمة حاصلة ولا يحتاج بعد اعلان مجلس الاعيان أن مجلس النواب وافق عليه لا يحتاج الى موافقة جديدة. لأن الموافقة قد حصلت واذا الاعلام هو لاتخاذ الاجراءات التالية للموافقة على هذا القانون وليس للحصول على موافقة مجلس الاعيان الكريم مجدداً.

لأن لو أخذ بهذا الأمر أصبح القانون محل نقاشاً مرة ثانية بعد أن أقره مجلس الاعيان الكريم.

دولة رئيس المجلس : أخذ المجلس علماً بذلك والأمر عبارة عن تحصيل حاصل كما شرح بمقرر اللجنة.

وهذا هو نص القانون كما أقره المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها للحكومة.

قانون رقم () لسنة ١٩٩١
قانون محكمة العدل العليا

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون محكمة العدل العليا لسنة ١٩٩١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الوزير : وزير العدل.

المحكمة : محكمة العدل العليا المنشأة بمقتضى أحكام هذا القانون.

القضاء : العمل في وظيفة قضائية تنطبق عليها أحكام قانون استقلال القضاء المعمول به.

المادة ٣ - أ . تنشأ محكمة تسمى (محكمة العدل العليا) يكون مقرها في عمان.

ب . يتم تشكيلها من رئيس وعبد من الأعضاء القضاة.

ج . مع مراعاة أحكام المادة (٥) من هذا القانون تسري على رئيس المحكمة

تلكنا صند الأصل

وقضايتها ورئيس النيابة العامة الادارية لديها وعلى مساعديه الاحكام والقواعد القانونية التي تسري على القضاة النظاميين بما في ذلك احكام قانون استقلال القضاء المعمول به.

د . يكون رئيس المحكمة برتبة رئيس محكمة تمييز كما يكون القاضي فيها بمرتبة قاضي تمييز.

المادة (٤) يشترط فيمن يعين رئيسا لمحكمة العدل العليا أو قاضيا أو رئيسا للنيابة العامة الادارية فيها أن تتوفر فيه أي من الشروط التالية :

- أ . أن يكون قد عمل في القضاء مدة لا تقل عن عشرين سنة .
- ب . أشغل وظيفة مستشار قانوني في إحدى الوزارات أو الدوائر الحكومية المدنية أو وظيفة قضائية بالقوات المسلحة أو الأمن العام بالإضافة الى العمل في القضاء وممارسة المحاماة مدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة على أن يكون قد عمل من هذه المدة في القضاء والمحاماة مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة .
- ج . أن يكون قد مارس المحاماة مدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة .
- د . عمل بمرتبة استاذ مدة لا تقل عن خمس سنوات في تدريس القانون في إحدى الجامعات الأردنية وعمل في القضاء أو المحاماة في الأردن مدة لا تقل عن خمس سنوات .

المادة (٥) أ . تنشأ لدى المحكمة رئاسة للنيابة العامة الادارية تشكل من رئيس يكومرتبة قاضي تمييز ومساعد له أو أكثر - ويشترط في من يعين مساعداً لرئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة أو ينقل الى هذه الوظيفة .

- ١ . أن يكون قد عمل في القضاء مدة لا تقل عن عشرة سنوات .
- ٢ . أو أشغل وظيفة مستشار قانوني لدى إحدى الوزارات أو الدوائر الحكومية المدنية أو وظيفة قضائية في القوات المسلحة أو الأمن العام مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة .

٣ . أو عمل في القضاء والمحاماة مدة لا تقل عن عشر سنوات .

٤ . أو مارس المحاماة مدة خمسة عشر سنة على الأقل .

ب . يمثل رئيس النيابة العامة الادارية أو من يفوضه من مساعديه خطيا أشخاص الادارية العامة لدى محكمة العدل العليا في الدعوى ، سواء أكانوا مدعين أو مدعى عليهم ، وفي جميع اجراءاتها ولاخر مرحلة من مراحلها .

المادة (٦) يعين رئيس المحكمة وقضايتها ورئيس النيابة العامة الادارية لدينا ومساعدهو بارادة ملكية شامية بناء على قرار من المجلس القضائي .

المادة (٧) أ . للموزير في حالة الضرورة أن يتدرب بصورة مؤقتة ولمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر :

- ١ . أيا من قضاة المحكمة ورئيس النيابة العامة الادارية فيها ليعمل قاضيا في محكمة التمييز أو رئيسا لمحكمة استئناف .
- ٢ . أيا من قضاة محكمة التمييز ليعمل قاضيا في المحكمة أو رئيسا للنيابة العامة الادارية لديها .

٣ . أيا من مساعدي رئيس النيابة العامة الادارية لدى المحكمة ليعمل قاضيا في أي محكمة من محاكم البداية أو مساعدا للنائب العام .

ب . للمجلس القضائي بناء على تنسيب الوزير تمديد الانتداب في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة للمدة التي تقتضيها الضرورة .

المادة (٨) أ . مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة تتعقد المحكمة من هيئة أو أكثر يشكلها رئيس المحكمة تتألف كل منها من رئيس وأربعة قضاة على الأقل ، ويحيل الرئيس الدعاوى المقدمة الى المحكمة على هيئاتها .

ب . اذا لم يكن رئيس المحكمة مشتركا في أي هيئة من هيئاتها فيرأسها القاضي الأعلى رتبة من أعضائها أو أقدمهم في الرتبة اذا تساوا فيها ، ويرأسها أقدمهم في التعيين في القضاء اذا تساوا في الأقدمية في الرتبة واذا تساوا في تلك الاعتبارات جميعها فيرأس الهيئة أكبر أعضائها سنا .

ج . اذا رأت إحدى هيئات المحكمة الرجوع عن مبدأ قانوني كانت قد قررتة هي أو هيئة أخرى ، أو تبين لها أن في الدعوى المعروضة عليها مبدأ قانونيا مستحدثا أو هاما فتتعقد المحكمة بكامل أعضائها باستثناء الغائب منهم لأي سبب من الأسباب وذلك للنظر في الدعوى واصدار الحكم فيها بما تراه موافقا بشأن ذلك المبدأ .

المادة (٩) أ . تختص المحكمة دون غيرها بالنظر في الطعون المقدمة من ذوي المصلحة والمتعلقة

بما يلي :

- ١ . الطعون بنتائج انتخابات مجالس الهيئات التالية : البلديات ، غرف الصناعة والتجارة والنقابات ، والجمعيات والنوادي المسجلة في المملكة ، وفي سائر الطعون الانتخابية التي تجري وفق القوانين والأنظمة النافذة المعمول بها .
- ٢ . الطعون التي يقدمها ذوو الشأن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو المتعلقة بالزيادة السنوية ، أو بالتفريع أو

محكمة العدل

بالنقل أو الانتداب أو الاعارة.

٣ . طلبات الموظفين العموميين بالغاء القرارات الادارية النهائية الصادر باحالتهم على التقاعد أو الاستيداع أو بفصلهم من وظائفهم أو فقدانهم لها أو إيقافهم عن العمل بغير الطريق القانوني.

٤ . طلبات الموظفين العموميين بالغاء القرارات النهائية الصادرة بحقهم من قبل السلطات التأديبية.

٥ . المنازعات الخاصة بالرواتب والعلاوات والحقوق التقاعدية المستحقة للموظفين العموميين أو للمتقاعدين منهم أو لورثتهم.

٦ . الطعون التي يقدمها أي متضرر بطلب الغاء أي قرار أو اجراء بموجب أي قانون يخالف الدستور أو أي نظام يخالف الدستور أو القانون.

٧ . الطعون التي يقدمها أي متضرر بطلب وقف العمل بأحكام أي قانون مؤقت يخالف للدستور أو نظام يخالف للقانون أو الدستور.

٨ . الطعون والمنازعات والمسائل التي تعتبر من اختصاص المحكمة بموجب أي قانون آخر.

٩ . الدعاوى التي يقدمها الأفراد والهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية.

١٠ . الطعن في أي قرار اداري نهائي حتى لو كان محصنا بالقانون الصادر بمقتضاه.

١١ . الطعن في أي قرارات نهائية صادرة عن جهات ادارية ذات اختصاص قضائي فيما عدا القرارات الصادرة عن هيئات التسوية والتحكيم في منازعات العمل.

ب . تختص المحكمة في طلبات التعويض عن القرارات والاجراءات المنصوص عليها في الفقرة «أ» السابقة من هذه المادة سواء رفعت اليها بصفة أصلية أو تبعية.

جـ . ١ . لا تختص محكمة العدل العليا بالنظر في الطلبات أو الطعون المتعلقة بأعمال السيادة.

٢ . لا تقبل الدعوى المقدمة من أشخاص ليست لهم مصلحة شخصية.

المادة (١٠) تقام الدعاوى على من أصدر القرار المطعون فيه ويشترط أن تستند الدعوى على سبب أو أكثر من الأسباب التالية:

أ . عدم الاختصاص.

ب . مخالفة الدستور أو القوانين أو الأنظمة أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها

جـ . اقتران القرار أو اجراءات اصداؤه بعيب في الشكل .

د . اساءة استعمال السلطة .

المادة (١١) يعتبر في حكم القرار الاداري رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار أو امتناعها عن اتخاذه، اذا كان يترتب عليها اتخاذه بمقتضى التشريعات المعمول بها.

المادة (١٢) أ . مع مراعاة أحكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة تقام الدعوى لدى المحكمة باستدعاء خطي يقدم اليها خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ نبليغ القرار الاداري المشكوك منه للمستدعي أو من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو بأي طريقة أخرى اذا كان التشريع ينص على العمل بالقرار من ذلك التاريخ أو يقضي بتبليغه لذوي الشأن بتلك الطريقة.

ب . في حالة رفض الجهة المختصة اتخاذ القرار أو امتناعها عن ذلك وفقا لما هو مبين في المادة (١١) من هذا القانون تبدأ مدة الطعن المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بعد انقضاء (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديم المستدعي طلبا خطيا لتلك الجهة لتتخذ ذلك القرار.

جـ . تقبل دعوى الطعن بالقرارات الادارية المنعقدة في أي وقت دون التقيد بميعاد.

المادة (١٣) أ . مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من المادة (٥) من هذا القانون لا تسمع الدعوى لدى المحكمة الا اذا كان استدعاؤها موقعا من محام استاذ (مارس المحاماة بهذه الصفة لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو عمل في وظيفة قضائية لمدة مماثلة قبل ممارسته للمحاماة) يوكله المستدعي لتقديم الدعوى وتمثيله لدى المحكمة في جميع اجراءات المحاكمة وحتى صدور الحكم النهائي فيها.

ب . يشترط في استدعاء الدعوى التي تقام لدى المحكمة ما يلي:

١ . أن يكون مطبوعا بوضوح وعلى وجه واحد من كل ورقة .

٢ . أن يدرج فيه موجز عن وقائع الدعوى ومضمون القرار المطعون فيه وأسباب الطعن والطلبات التي يريد بها المستدعي من دعواه بصورة محددة.

المادة (١٤) أ . يرفق استدعاء الدعوى بالبيانات الخطية التي يستند اليها المستدعي في اثبات دعواه وقائمة بأسماء الشهود الذين يعتمد على شهادتهم في ذلك الاثبات، كما يرفق الاستدعاء بالقرار المطعون فيه اذا كان قد تم تبليغه للمستدعي، ويجوز ارفاق الاستدعاء بنسخ أو صور عن تلك البيانات الخطية على أن تكون مصدقة.

هكذا عينه المحكم

من محامي المستدعي بأنها مطابقة لأصولها.

ب . تستثنى من أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة الوثائق والمستندات والسجلات والملفات التي يتم الاحتفاظ بها من قبل الجهات الادارية الرسمية العامة أو الجهات الأخرى لأعمالها واستعمالها الخاص التي لا يجوز تبليغها لذوي الشأن أو تسليمها للغير، ويكتفي بالإشارة إليها بوضوح وبصورة محددة في استدعاء الدعوى.

المادة (١٥) يقدم استدعاء الدعوى الى رئيس الكتاب في المحكمة مع المرفقات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (١٤) من هذا القانون وبعدد آخر من النسخ يكفي لتبليغها لكل من المستدعي ضده أو ضدهم إذا كانوا أكثر من واحد، ويكتفي بتقديم نسخة واحدة للمستدعي ضدهم إذا كانوا من غير أشخاص الادارة العامة الحكومية الذين ينوب عنهم محام واحد.

المادة (١٦) يستوفى عند تقديم الدعوى الى المحكمة الرسم الخاص بدعوى محكمة العدل العليا المنصوص عليه في نظام رسوم المحاكم.

المادة (١٧) أ . للمستدعي ضده أن يقدم للمحكمة لائحة جوابية على استدعاء الدعوى خلال (١٥) يوما من تاريخ تبليغه الاستدعاء ورئيس المحكمة تخفيض هذه المدة بناء على طلب المستدعي أو تمديد بناء على طلب المستدعي ضده وذلك لمدة لا تقل عن يوم ولا تزيد على عشرة أيام ويشترط في الحالتين أن يقدم الطلب معللا خلال المدة الأصلية لتقديم اللائحة الجوابية، وينظر فيه في جلسة واحدة يعقدها رئيس المحكمة للطرفين ليثبت كل منها الأسباب التي أوردها في طلبه دون غيرها.

وتبدأ المدة المخفضة أو المدة الإضافية التي شملها التمديد من تاريخ تبليغ الطالب موافقة رئيس المحكمة على الطلب.

ب . إذا كانت الدعوى مقامة على جهة أخرى من غير أشخاص الادارة العامة في الحكومة فلا تقبل اللائحة الجوابية فيها الا إذا كانت موقعة من محام استاذ يوكله المستدعي ضده لذلك الغرض وتمثيله في جميع اجراءات المحاكمة في الدعوى وحتى صدور الحكم النهائي فيها.

ج . تسري على اللائحة الجوابية أحكام الفقرة (ب) من المادة (١٣) وأحكام المواد (١٤) و(١٥) و(٢١) من هذا القانون ويترتب على المستدعي ضده أن يقدم لائحته الجوابية مع المرفقات المنصوص عليها في المادة (١٤) المشار إليها.

د . تبلغ اللائحة الجوابية مع المرفقات بها للمستدعي وله حق الرد عليها خلال

(٧) سبعة أيام من تاريخ تبليغها اليه .

وللمحكمة أن تلزم طالب وقف التنفيذ بتقديم كفالة مالية وفقا لما تقرره من حيث مقدارها وشروطها لمصلحة الطرف الآخر وللغير ممن ترى المحكمة أن عطلا وضررا قد يلحق بهم إذا ظهر أن طالب وقف التنفيذ لم يكن محقا في دعواه سواء بصورة كلية أو جزئية .

المادة (١٨) للمحكمة أن تكلف الطرفين في أي دعوى مقامة لديها أو أيا منها تقديم لائحة إضافية أو أكثر لتوضيح أو تفصيل أي من الوقائع أو الأسباب الواردة في استدعاء الدعوى أو في اللائحة الجوابية عليه أو في الرد على هذه اللائحة، سواء قبل المباشرة في نظر الدعوى أو في مرحلة من مراحلها.

المادة (١٩) أ . لا يجوز لأي من المستدعي أو المستدعي ضده أن يقدم أو يورد أثناء النظر في أي دعوى أمام المحكمة أي وقائع أو أسباب لم تكن قد أدرجت في استدعاء الدعوى أو في اللائحة الجوابية عليه أو في الرد عليها.

ب . تعتبر أي وقائع وأسباب أوردها أي من طرفي الدعوى مسلما بها من قبل الطرف الآخر إذا لم ينكرها صراحة وبصورة محددة في اللائحة الجوابية بالنسبة للمستدعي ضده أو في الرد عليها بالنسبة للمستدعي.

المادة (٢٠) للمحكمة أن تصدر أي قرار تمهيدي تراه مناسباً في الدعوى سواء عند تقديمها أو بعد المباشرة في النظر فيها وذلك بناء على طلب معال من صاحب المصلحة من الطرفين بما في ذلك وقف تنفيذ القرار المطعون فيه مؤقتاً إذا رأت أن نتائج تنفيذه قد يتعذر تداركها من جلسات المحاكمة فيها دون عذر مشروع تقبله المحكمة فتقرر المحكمة ردها، على أنه يحق لذلك الشخص تقديم دعوى جديدة.

ب . إذا لم يحضر المستدعي ضده في أي جلسة من جلسات المحاكمة في الدعوى دون عذر مشروع، فتجري محاكمته فيها بصورة غيابية على أنه يحق له أن يحضر جلسات المحاكمة التالية وأبداء الدفوع القانونية لا الواقعية.

المادة (٢١) تعتبر المرفقات الخطية التي يقدمها المستدعي الى المحكمة مع استدعاء دعواه بمقتضى أحكام المادة (١٤) من هذا القانون ممثلة لبياناته الخطية في الدعوى ولا يجوز له تقديم غيرها أو غير أصولها إذا كان ما قدمه مع استدعائه نسخا أو صوراً مصدقة عنها، على أنه يجوز للمحكمة الموافقة على أن يقدم بيانات خطية أخرى أثناء المحاكمة إذا كانت ذات علاقة مباشرة بالدعوى ومجدية في إثباتها وأثبت لها أن البيانات الخطية التي يطلب إبرازها موجودة لدى إحدى الجهات الادارية الرسمية العامة أو الجهات الأخرى وأنها

لقد أتمت العمل

قد رفضت تزويده بها أو امتنعت عن ذلك أو زودته بها بعد تقديم دعواه وكانت المدة القانونية لتقديمها قد انقضت عند تزويده بتلك البيانات .

المادة (٢٢) تحدد المحكمة موعد للنظر في الدعوى في أقرب وقت بعد انتهاء اجراءات تبادل اللوائح فيها أو انقضاء المدة المقررة لذلك ، وتبلغ ذلك الموعد للفرقاء في الدعوى .

المادة (٢٣) أ . اذا لم يحضر المستدعي أمام المحكمة في الموعد المحدد للمباشرة في النظر في دعواه أو تخلف عن حضور أي جلسة .

هـ . للمحكمة من تلقاء نفسها أن تدعو المستدعي دون دعوة المستدعي ضده للرد على استفساراتها أو تقديم ايضاحات كما أن لها أن ترد الدعوى اذا رأت أن لا وجه لاقامتها .

المادة (٢٤) تنظر المحكمة في الدعاوى المقامة لديها مرافعة وبصورة علنية الا اذا قررت من تلقاء نفسها أو وافقت على طلب أحد الفرقاء النظر في أي دعوى سرا وذلك بناء على مقتضيات المصلحة العامة .

المادة (٢٥) أ . يجوز لمن له علاقة بدعوى قائمة لدى المحكمة ويتأثر من نتيجة الحكم الذي سيصدر فيها أن يطلب من المحكمة ادخاله في الدعوى كشخص ثالث فيها ، فاذا اقتنعت المحكمة بالأسباب التي قدمها وبياناته عليها انه سيتأثر من الحكم على ذلك الوجه تقرر قبوله في الدعوى بتلك الصفة . ويرتب عليه عند ذلك أن يقدم الى المحكمة لائحة بدفاعه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تفهيمه أو تبليغه القرار بقبول طلبه وتسري على هذه اللائحة أحكام المواد (١٣) و (١٤) و (٢١) من هذا القانون وأحكامه الأخرى المتعلقة بالاستدعاءات واللوائح .

ب . تبلغ لائحة الشخص الثالث الى طرفي الدعوى ، ولكل منهما الرد عليها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغها اليه دون أن يعتبر مسلما بأي من الأسباب والوقائع الواردة فيها اذا لم ينكرها في رده أو لم يرد عليها أصلا .

ج . يدعى الشخص الثالث لحضور المحاكمة في الدعوى بعد انتهاء مدة الرد على لائحته ، وتطبق عليه جميع اجراءات المحاكمة المنصوص عليها في هذا القانون ، ويحق له تقديم بيناته ومرافعاته بعد انتهاء طرفي الدعوى من تقديم بيناتهم ومرافعاتهم وفقا لأحكام هذا القانون .

المادة (٢٦) أ . عند مباشرة المحكمة في نظر الدعوى يبدأ المستدعي بسرد وقائع دعواه كما وردت في استدعائه ويقدم بيناته لاثباتها ويغد ذلك يفرض المستدعي ضده أوجه دفاعه في حدود ما جاء في لائحته الجوابية ويقدم بيناته عليها ، ثم تستمع

المحكمة الى المرافعة الأخيرة لكل من الطرفين مبتدئة بالمستدعي ، وتصدر حكمها بعد ذلك في الدعوى بإجماع أو بأكثرية آراء الهيئة الحاكمة وذلك في الجلسة ذاتها أو في أي جلسة أخرى تعقدها لهذا الغرض وذلك خلال مدة لا تزيد على شهر واحد على أن يسجل المخالف رأيه في الحكم خطيا .

ب . يكون حكم المحكمة في أي دعوى تقام لديها قطعيا لا يقبل أي اعتراض أو مراجعة بأي طريق من الطرق ويتوجب تنفيذه بالصورة التي صدر فيها واذا تضمن الحكم الغاء القرار الاداري موضوع الدعوى فتعتبر جميع الاجراءات والتصرفات القانونية والادارية التي تمت بموجب ذلك القرار ملغاة من تاريخ صدور ذلك القرار .

المادة (٢٧) لا يسمع طلب تأجيل النظر في أي دعوى لدى المحكمة لأكثر من مرتين اثنتين وللمدة التي تراها المحكمة مناسبة ويشترط في الطلب أن يكون خطيا ويستند الى أسباب محددة ويعزز بالوثائق الخطية التي تثبتها بما في ذلك التقارير الطبية في حالة المرض .

المادة (٢٨) لا يجوز اسقاط أي دعوى لدى المحكمة اسقاطا مؤقتا أو تأجيلها لوقت غير معين .

المادة (٢٩) اذا وقع خلاف في الاختصاص في أي دعوى بين محكمة العدل العليا ومحكمة أخرى فيتم تعيين المرجع للنظر في تلك الدعوى من قبل هيئة قضائية مؤلفة من رئيس محكمة التمييز رئيسا وعضوية رئيس المحكمة وأحد قضايتها واثنين من قضاة محكمة التمييز يعينهم جميعا المجلس القضائي .

المادة (٣٠) عندما تصدر المحكمة حكمها النهائي في الدعوى تحكم فيه برسم ومصاريف الدعوى كاملة على الطرف الخاسر لها ، وينصفها اذا خسر جزءا منها ، وأما أتعاب المحاماة فتقدرها المحكمة وفقا لما تراه متناسبا مع الدعوى والجهد الذي بذل فيها .

المادة (٣١) يلغى أي نص أو حكم في أي تشريع آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة (٣٢) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

السيد الأمين العام :

٥ . مقررات اللجان :

أ . قرار اللجنة القانونية رقم (٢)

تاريخ ١٩٩١/٧/٢١ ، خول

(مشروع قانون الدفاع لسنة

١٩٩٠) تلي القرار بالجلسة الثالثة

المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٧/٣٠

ورفع البحث من أجل إحالته الى

المجلس العالي لتفسير أحكام

الدستور .

دولة رئيس المجلس : ليتفضل السيد

مقرر اللجنة القانونية .

محكمة العدل العليا



السيد مقرر اللجنة القانونية نجيب
الرشدان: يتكلم.

دولة الرئيس، حضرات الاعيان الكرام، سبق وتلوت قرار اللجنة القانونية في الجلسة السابقة، ثم قرر المجلس الكريم الطلب الى المجلس العالي لتفسير أحكام الدستور المتعلق في مشروع قانون الدفاع، و أحال المجلس الكريم الطلب الى المجلس العالي لتفسير أحكام الدستور فيما يتعلق بالأمور المبينة في الطلب وهي تتعلق بالفقرة «ج» وهل يجوز أن ينص قانون الدفاع على أن يتعرض إعلان نفاذ قانون الدفاع على مجلس الأمة.

وكذلك إذا لم يتعرض، يعتبر هذا القانون منتهياً. وأيضاً هل تلزم السلطة التنفيذية بأن تذكر بإعلان نفاذ القانون مدة العمل بهذا القانون.

فأصدر المجلس العالي قراره رقم ٢٠

لسنة ١٩٩١ والذي نشر في الجريدة الرسمية رقم «٣٧٧٥» لسنة ١٩٩١ وقد ورد في هذا القرار أنه لا يجوز أن يتضمن قانون الدفاع نصاً من شأنه أن يقيد صلاحية السلطة التنفيذية المنصوص في المادة «١٢٤» من الدستور على اعتبار أن هذه الصلاحية مطلقة وتشمل أيضاً الاعلان دون التقييد بمدة معينة.

وبما أن الدستور هو أسمى التشريعات المطبقة في المملكة على أساس أن التشريعات لها مراتب ويسلم الدستور أعلاها مرتبة، وإذا تعارض نص في القانون مع الدستور سنحكم بالحكم المنصوص عليه بالدستور.

وبما أن قرار المجلس العالي يقتضي المادة ١٢٢ من الدستور بعد نشره يعتبر جزء من الدستور ولذلك لا بد من تنفيذ أحكام هذا القرار على اعتبار أنه جزء من الدستور واستناداً

الى هذا القرار يصبح وضع الفقرة ج مخالفاً للدستور.

وكذلك قرار اللجنة القانونية في مجلس الاعيان كان مخالفاً للدستور من حيث الزام السلطة التنفيذية بأن تضع مدة معينة لنفاذ القانون وأيضاً فيما يتعلق برقابة أو مشاركة مجلس الأمة في وقف نفاذ هذا القانون. ولذلك وفقاً لقرار اللجنة القانونية المعروض على مجلسكم الكريم أوصي الغاء الفقرة ج وكذلك الموافقة على الفقرتين (ب و د) كما وردتنا في المشروع الأصلي بدون تعديل، وأيضاً كان مجلس النواب وافق عليها كما وردتنا في المشروع.

وأما الفقرة «أ» فهي أيضاً وافقه والتعديل الذي ورد فيها كان موافقاً لطلبات هذا القانون على اعتبار أن الدفاع عن الوطن. وكان التعديل صواباً. وتوصي اللجنة بالموافقة على الفقرة «أ» كما وردت وسيوزع عليكم اقتراحي فيما يتعلق بالفقرتين (ب و د) على أن يعاد ترقيم هذه الفقرات بعد حذف الفقرة ج من المادة الثانية من قانون الدفاع.

دولة رئيس المجلس: إذا أمام المجلس الكريم، كما شرح عطوفة المقرر أن قانون الدفاع، مشروع القانون يصبح خاضعاً للتعديلات التي أجراها التفسير الذي صدر عن المجلس العالي لتغيير الدستور وهذا ما شرحه الأستاذ المقرر.

هل يوافق المجلس الكريم على الفقرات التي عرضها السيد المقرر وفقاً لقرار التفسير للمجلس العالي؟

الجميع: موافقون.

محضر الجلسة السادسة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المتعقدة في ٩/٣/١٩٩١ م ٢٧

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر. المادة الثانية تمجدها أصبح موافقاً عليها بالنسبة للفقرة «أ» كما وردت من مجلس النواب أما الفقرة «ب» و «د» كما وردتنا في المشروع وأقرها مجلس النواب بنصها.

فتصبح المادة ٢ موافقاً عليها كما وردت وأوصت اللجنة القانونية بالموافقة على المادة الثالثة كما وردت من مجلس النواب المؤيد.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على المادة ٣ كما وردت من مجلس النواب؟

الجميع: موافقون.
وأوصت اللجنة القانونية أيضاً بالموافقة على المادة ٤ كما وردت من مجلس النواب المؤيد.

دولة رئيس المجلس: كذلك المادة الرابعة بجميع فقراتها كما وردت من مجلس النواب هل يوافق المجلس الكريم عليها؟

الجميع: موافقون.
شكراً لكم

السيد المقرر، وفي المجلد أوصت اللجنة بالموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب وسبق أن تكرم المجلس باعفائي من تلاوة المواد القانونية ومواد هذا القانون.

دولة رئيس المجلس: هل لدى الاخوان أي ملاحظة على بقية المواد التي أعفاني المقرر من تلاوتها؟

أصوات: لا ملاحظة.

هكذا جند العمل

مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠

اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة ١ - يسمى هذا القانون وقانون الدفاع لسنة ١٩٩٠ ويشتر في الجريدة الرسمية.
(١) موافقة كما وردت (٢) الفقرة أ: موافقة كما وردت.	موافقة كما وردت في المشروع المادة ٢ - شطب هذه المادة وعدم صياغتها بالنص التالي: حالة وقوع طوارئ تهدد الأمن الوطني أو السلامة العامة في جميع أنحاء المملكة أو في منطقة منها، بسبب وقوع حرب أو قيام اضطرابات أو فتنة داخلية مسلحة، أو كوارث عامة أو انتشار آفة أو وباء، يعلن العمل بهذا القانون بأرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.	(١٩٩٠) المادة ١ - يسمى هذا القانون وقانون الدفاع لسنة ١٩٩٠ ويشتر في الجريدة الرسمية.	المادة ٢ - إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن المملكة في حالة وقوع طوارئ تهدد الأمن أو السلامة العامة في جميع أنحاء المملكة أو في منطقة منها بسبب وقوع حرب، أو قيام حالة تهدد بوقوعها، أو حدوث اضطرابات أو فتنة داخلية أو كوارث عامة، أو انتشار آفة أو وباء يعلن العمل بهذا القانون بأرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.
ب . قرر المجلس الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.	ب . تضمنن الارادة الملكية بيان الحالة التي تقرر بسببها اعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به.	ب . تضمنن الارادة الملكية بيان الحالة التي تقرر بسببها اعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به.	ب . تضمنن الارادة الملكية بيان الحالة التي تقرر بسببها اعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به.
ج . قرر المجلس حلها كما وردت	ج . يجب أن يعرض قرار اعلان العمل بهذا القانون على مجلس الأمة خلال الجلسة	ج . يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بأرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس	ج . يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بأرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس

قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة ١ - يسمى هذا القانون وقانون الدفاع لسنة ١٩٩٠ ويشتر في الجريدة الرسمية.
من مجلس النواب والموافقة عليها كما وردت بالمشروع.	عشر يوما التالية لاجلته ليقدر ما يراه بشأنه بما في ذلك مدة العمل به. وإذا كان مجلس الأمة متخللا أو غير منعقد فيعرض قرار الاعلان على المجلس في أول اجتماع له، وإذا لم يعرض على مجلس الأمة في الجلاء النشر اليه أو عرض ولم يقره المجلس اعتبر اعلان العمل بهذا القانون مستتبها.	المادة ٣ - الفقرة (أ): تقصاف كلمة (المعادية) بعد عبارة (بأحكام القوانين) الواردة فيها.	المادة ٣ - ١ - يباط تطبيق هذا القانون برئيس الوزراء لاحخاذ التدابير والاجراءات الضرورية لتأمين السلامة العامة والدفاع عن المملكة دون التعيد بأحكام القوانين المعمول بها.
د . الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.	د . يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بأرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء.	موافقة كما وردت في المشروع	ب . يمارس رئيس الوزراء صلاحياته بموجب أوامر خطية.
المادة ٣: موافقة كما وردت.		موافقة كما وردت في المشروع	ج . لرئيس الوزراء تفويض جميع صلاحياته

مجلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٤ - فقره ١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ٤ - أولا : الفقرة - ١ - تضاف كلمة (الوطني) بعد عبارة (المطربين على الامين) الواردة فيها.	المادة ٤ - لرئيس الوزراء ممارسة الصلاحيات التالية : ١ . وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والاقامة وإلقاء القبض على المشتبه بهم أو المخطئين على الأمن ونظام العام واعتقالهم. ب . تكليف أي شخص القيام بأي عمل أو أداء أي خدمة ضمن قدرته. ج . تفتيش الأشخاص والأماكن والمركبات دون التقيد بأحكام أي قانون آخر، والأمر باستعمال القوة في حالة الممانعة ولا ترتب في هذه الحالة مسؤولية عن أي ضرر يتسبأ عن ذلك.
ب . موافقة كما وردت .	ثانيا : الفقرة - ج - ج - تعاد صياغتها بالنص التالي : ج - تفتيش الأشخاص والأماكن والمركبات دون التقيد بأحكام أي قانون آخر، والأمر باستعمال القوة المناسبة في حالة الممانعة.	د . وضع اليد على الأموال الموقوفة وغير الموقوفة وتأجيل الدينين والالتزامات المستحقة.
ج . موافقة كما وردت من مجلس النواب.	ثالثا : الفقرة - د - د - تعاد صياغتها بالنص التالي :	هـ . منع أو حصر أو تقييد استيراد المواد أو تصديرها أو نقلها من مكان إلى آخر، وتقييد التعامل بها وحظر اخضاعها أو اطلاقها أو شرائها أو القايضة عليها وتقييد أسعارها.
د . موافقة كما وردت من النواب		و . الاستيلاء على أي أرض أو بناء أو طريق أو معضد من مصادر المياه والطاقة، وأن يتبنى عليها أعمالا تتعلق بالبيع، وأن يوزل أي أشجار أو منتجات عليها، وأن يأسر بدارتها واستغلالها أو تنظيم استعمالها.

قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	د - وضع اليد على الأموال الموقوفة وغير الموقوفة وتأجيل الوفاء بالدين والالتزامات المستحقة.	المستحقة عليها.
	موافقة كما وردت في المشروع	هـ . منع أو حصر أو تقييد استيراد المواد أو تصديرها أو نقلها من مكان إلى آخر، وتقييد التعامل بها وحظر اخضاعها أو اطلاقها أو شرائها أو القايضة عليها وتقييد أسعارها.
	موافقة كما وردت في المشروع	و . الاستيلاء على أي أرض أو بناء أو طريق أو معضد من مصادر المياه والطاقة، وأن يتبنى عليها أعمالا تتعلق بالبيع، وأن يوزل أي أشجار أو منتجات عليها، وأن يأسر بدارتها واستغلالها أو تنظيم استعمالها.
	موافقة كما وردت في المشروع	ز . إخلاء بعض المناطق أو عزها وفرض منع التحول فيها.
		ح . تحديد مراعيد فتح المحلات المسماة وأغلاصها كلها أو بعضها.

قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت في المشروع	موافقة كما وردت في المشروع	ط - تنظيم وسائل النقل والمواصلات وتحديد بين المناطق المختلفة واغلاق أي طريق أو بحر أو بحري ماء أو تغيير اتجاهه وتنظيم حركة السير عليه أو تنظيمها .
موافقة كما وردت في المشروع	موافقة كما وردت في المشروع	ي - مراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات وال نشرات والرسومات وبيع وشراء النسخ والنسخة والمعاينة والاعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق أماكن اعدادها .
موافقة كما وردت في المشروع	موافقة كما وردت في المشروع	ك - منع أخذ صور أو عمل تصاميم أو ترايف لأي مكان أو شيء يعينه قد يفيد العدو، ومنع الاحتفاظ بخزائن هذه الأماكن والأشياء بأي أجهزة تصوير أو مواد لعمل الصور والتصاميم والترايف ومنع الكورت أو التاجر في مثل هذه الأماكن دون عذر مشروع .
موافقة كما وردت في المشروع	موافقة كما وردت في المشروع	ل - إلغاء رخص الأسلحة النارية والمخالب والفرصات والمزاد القاذبة للاحتجار أو التي

قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت في المشروع	موافقة كما وردت في المشروع	المادة ٥ - تدخل في صناعة التفجرات ومنع صنعها أو بيعها أو شرائها أو نقلها أو التصرف بها والأمر بتسليمها وضبطها واغلاق عجلات بيعها وخزنها .
موافقة كما وردت في المشروع	موافقة كما وردت في المشروع	٢ - منع صنع أجهزة الاتصال أو بيعها أو شرائها أو حيازتها والأمر بتسليمها وضبطها .
موافقة كما وردت في المشروع	موافقة كما وردت في المشروع	المادة ٥ - إذا أعلن الزراء أنه يتولى الاستيلاء على أي أموال أو وضع اليد عليها فلا يجوز لأي شخص أن يبيع تلك الأموال أو يفتلها أو يحتفظها أو يتصرف بها دون موافقة رئيس الوزراء أو خلافه للشروط والقيود المعينة في الأمر أو التصريح الممنوح بشأن ذلك .
موافقة كما وردت في المشروع	موافقة كما وردت في المشروع	المادة ٦ - تختص عاكن البداية بالنظر في الجرائم التي ترتكب خلالها لأحكام هذا القانون وأمر الدفاع الصادر بمقتضاه .
موافقة كما وردت في المشروع	موافقة كما وردت في المشروع	المادة ٧ - يعاقب من يخالف أوامر الدفاع بالعقوبات

مجلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٧ - الفقرة د - موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت في المشروع	المادة ٧ - الفقرة (د) : د . يستعاض عن عبارة (أو محاولة ارتكابها) الواردة فيها بعبارة (أو التشروع في ارتكابها). موافقة كما وردت في المشروع
		ب : إذا لم تكن أوامر الدفاع معقولة للمخالفة فيحاطف المخالف بالجنس مدة لا تزيد على ستة أشهر ويجوز إيداعه لا تتجاوز خمسمائة دينار أو يطوى هاتين المعزيتين. ج : إذا كانت المخالفة جرمية فيوجب أي قانون آخر تطبيق المعقولة الواردة في ذلك القانون إذا كانت أقدم مما ورد في هذا القانون . د . تصادر الأموال والممتلكات التي تستعمل في ارتكاب الجريمة أو محاولة ارتكابها ورئيس الوزراء رد الأشياء المسبوبة أو جزء منها : و . لرئيس الوزراء صلاحية إجراء أي تسمية أو معاملة في أي دعوى ناجمة عن مخالفة أحكام هذا القانون ولم يكسب الحكم

قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٨ - موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ٨ - شطب هذه المادة ويستعاض عنه بالنص التالي : المادة ٨ - أ . يجوز لأي شخص جرمي توقيفه أو القبض عليه بموجب هذا القانون أو أي أمر دفاع ، أو جرمي الاستيلاء أو وضع اليد على ماله أو مال موجود تحت إشرافه ، أو لأي صاحب مصلحة بالنيابة عن الشخص المذكور ، أن يطعن بالأمر الصادر بذلك لدى محكمة العدل العليا . ب . على المحكمة أن تفصل في الطلب المذكور على وجه السرعة ، ولا يجوز إقرار الصانع عن المحكمة بحد الطلب دون اللجوء إلى تقديم طلب جديد لمدة بعد الأخرى طالما بقي الأمر المعقود فيه قيد . المادة ٩ - شطب هذه المادة ويعد صياغتها بالنص التالي :	... فيها الدرجة القطعية . المادة ٨ - يجوز لأي شخص جرمي توقيفه أو القبض عليه بموجب هذا القانون أو أي أمر دفاع أو جرمي الاستيلاء أو وضع اليد على ماله أو مال موجود تحت إشرافه أن يطعن بالأمر الصادر بذلك لدى محكمة العدل العليا بطلب يقدم إلى المحكمة وذلك إذا انقضى ثلاثون يوماً دون أن يفرج عنه أو ترفع اليد عن أمره ، وعلى المحكمة أن تفصل في الطلب على وجه السرعة وفي حالة رد طلبه له أن يقدم طلباً جديداً كما انقضى ثلاثون يوماً على رد طلبه . المادة ٩ - لكل من كلف بأي عمل أو أداء أي خدمة أو تقديم أي مال وكل من تم الاستيلاء على ماله أو وضع

مجلس الاعيان

المادة ٩- لكل من كلف بأي عمل أو أداء أي خدمة أو تقديم أي مال وكل من تم الاستيلاء على ماله أو وضع اليد عليه أو نقله أو اتلافه وكل من اتخذ بحقه أي إجراء بموجب هذا القانون أو أي أمر أو تكليف صادر بقتضاه، الحق بالتعويض ولرئيس الوزراء أن يحدد مقدار التعويض وأن يقرر تأديته عن أي مال أو عمل أو إجراء خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تقديم الطلب بالتعويض، على أن يكون للمتضرر في حال عدم موافقته على القيمة المقررة للتعويض الحق بأقامة الدعوى لدى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض المادل المترتب له وفقاً لأحكام القوانين النافذة المفعول.	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان
موافقة كما وردت في التشريع	موافقة	المادة ١١- موافقة كما وردت من مجلس النواب

المادة ١٠- يوقف العمل بأي نص أو تشريع يخالف أي حكم من أحكام هذا القانون والأوامر الصادرة بقتضاه.

المادة ١١- إذا تعذر تنفيذ أي عقد أو التزام بسبب مراعاة

المادة ١٢- تعتبر أي صلاحية تحول لأي شخص بموجب هذا القانون أو أوامر الدفاع مضائق لأي صلاحية أخرى تحول إليه بموجب أي قانون أو نظام آخر.	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة القانونية لمجلس الاعيان
المادة ١٣- يلغى قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وجميع أنظمة الدفاع وأوامر الدفاع الصادرة بقتضاه، وذلك اعتباراً من نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.	موافقة كما وردت في التشريع	موافقة
المادة ١٤- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.	موافقة كما وردت في التشريع	موافقة

مجلس الاعيان

تعديلات مجلس الاعيان على مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠	ثانيا - أما باقي مواد المشروع فقد قرر المجلس الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب .
أولا - قرر مجلس الاعيان حذف الفقرة (ح) من المادة (٢) كما وردت من مجلس النواب ، والموافقة عليها كما وردت بالمشروع المقدم من الحكومة .	(وهذا هو نص مشروع قانون الدفاع كما أقره المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها لمجلس النواب وذلك بعد أن صدر قرار التفسير من المجلس العالي بخصوصه) .

مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠) وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - أ . اذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ تهدد الأمن الوطني أو السلامة العامة في جميع أنحاء المملكة أو في منطقة منها ، بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها ، أو حدوث اضطرابات أو فتنة داخلية مسلحة ، أو كوارث عامة أو انتشار آفة أو وباء ، يعلن العمل بهذا القانون بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء .

ب . تتضمن الإرادة الملكية بيان الحالة التي تقرر بسببها إعلان العمل بهذا القانون والمنطقة التي يطبق فيها وتاريخ العمل به .

ج . يعلن عن وقف العمل بهذا القانون بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء .

المادة ٣ - أ . ينأى تطبيق هذا القانون برئيس الوزراء لاتخاذ التدابير والاجراءات الضرورية لتأمين السلامة العامة والدفاع عن المملكة دون التقيد بأحكام القوانين العادية المعمول بها .

ب . يمارس رئيس الوزراء صلاحياته بموجب أوامر خطية .

ج . لرئيس الوزراء تفويض جميع صلاحياته أو بعضها لمن يراه أهلا للقيام بذلك في جميع أنحاء المملكة أو في منطقة محددة منها وبالشروط والقيود التي يراها .

المادة ٤ - لرئيس الوزراء ممارسة الصلاحيات التالية :

أ . وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والقضاء القبض على المشتبه بهم أو الخطرين على الأمن الوطني والنظام العام واعتقالهم .

ب . تكليف أي شخص القيام بأي عمل أو أداء أي خدمة ضمن قدرته .

ج . تفتيش الأشخاص والأماكن والمركبات دون التقيد بأحكام أي قانون آخر ، والأمر باستعمال القوة المناسبة في حالة الممانعة .

د . وضع اليد على الأموال المنقولة وغير المنقولة وتأجيل الوفاء بالدين والالتزامات المستحقة .

هـ . منع أو حصر أو تقييد استيراد المواد أو تصديرها أو نقلها من مكان إلى آخر ، وتحديد التعامل بها وحظر اخفائها أو اتلافها أو شرائها أو المقايضة عليها وتحديد أسعارها .

و . الاستيلاء على أي أرض أو بناء أو طريق أو مصدر من مصادر المياه والطاقة ، وأن ينشئ عليها أعمالاً تتعلق بالدفاع ، وأن يزيل أي أشجار أو منشآت عليها ، وأن يمدادها واستغلالها أو تنظيم استعمالها .

ز . إخلاء بعض المناطق أو عزلها وفرض منع التجول فيها .

ح . تحديد مواعيد فتح المحلات العامة واغلاقها كلها أو بعضها .

ط . تنظيم وسائل النقل والمواصلات وتحديد مناطقها المختلفة واغلاق أي طريق أو ممر أو مجرى ماء أو تغيير اتجاهه ومنع حركة السير عليه أو تنظيمها .

ي . مراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات والنشرات والرسومات وجميع وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وتعطيلها واغلاق أماكن إعدادها .

ك . منع أخذ صور أو عمل تصاميم أو خرائط لأي مكان أو شيء يعينه قد يفيد العدو ، ومنع الاحتفاظ بجوار هذه الأماكن والأشياء بأي أجهزة تصوير أو مواد لعمل الصور والتصاميم والخرائط ومنع المكوث أو التأخر في مثل هذه الأماكن دون عذر مشروع .

ل . إلغاء رخص الأسلحة النارية والذخائر والمفرقات والمواد القابلة للانفجار أو التي تدخل في صناعة المتفجرات ومنع صنعها أو بيعها أو شرائها أو نقلها أو التصرف بها والأمر بتسليمها وضبطها واغلاق محلات بيعها وتخزينها .

م . منع صنع أجهزة الاتصال أو بيعها أو شرائها أو حيازتها والأمر بتسليمها وضبطها .

المادة ٥ - اذا أعلن رئيس الوزراء أنه ينوي الاستيلاء على أي أموال أو وضع اليد عليها فلا يجوز لأي شخص أن يبيع تلك الأموال أو ينقلها أو يخفيها أو يتصرف بها دون موافقة رئيس الوزراء أو بخلافاً للشروط والقيود المعينة في الأمر أو التصريح الممنوح بشأن ذلك ويشترط فيها تقديم أن لا تزيد مدة نفاذ الاعلان عن ستين يوماً .

هكذا عينه الأجل

المادة ٦ - تختص محاكم البداية بالنظر في الجرائم التي ترتكب خلافا لأحكام هذا القانون وأوامر الدفاع الصادرة بمقتضاه.

المادة ٧ - أ . يعاقب من يخالف أوامر الدفاع بالعقوبات المنصوص عليها في الأوامر على أن لا تتجاوز العقوبة الحبس مدة ثلاث سنوات أو الغرامة بمبلغ ثلاثة آلاف دينار أو العقوبتين معا.

ب . اذا لم تبين أوامر الدفاع عقوبة للمخالفة فيعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أو باحدى هاتين العقوبتين . ج . اذا كانت المخالفة جريمة بموجب أي قانون آخر فتطبق العقوبة الواردة في ذلك القانون اذا كانت أشد مما ورد في هذا القانون.

د . تصادر الأموال والوسائل التي تستعمل في ارتكاب الجريمة أو الشروع في ارتكابها ولرئيس الوزراء رد الأشياء المصادرة أو جزء منها.

هـ . لرئيس الوزراء صلاحية اجراء أي تسوية أو مصالحة في أي دعوى ناجمة عن مخالفة أحكام هذا القانون ولم يكتسب الحكم فيها الدرجة القطعية.

المادة ٨ - أ . يجوز لأي شخص جرى توقيفه أو القبض عليه بموجب هذا القانون أو أي أمر دفاع، أو جرى الاستيلاء أو وضع اليد على ماله أو مال موجود تحت اشرافه، أو لأي صاحب مصلحة بالنيابة عن الشخص المذكور، أن يطعن بالأمر الصادر بذلك لدى محكمة العدل العليا.

ب . على المحكمة أن تفصل في الطلب المذكور على وجه السرعة، ولا يحول القرار الصادر عن المحكمة برد الطلب دون اللجوء الى تقديم طلب جديد المرة بعد الأخرى طالما بقي الأمر المطعون فيه قائما.

المادة ٩ - لكل من كلف بأي عمل أو أداء أي خدمة أو تقديم أي مال ولكل من تم الاستيلاء على ماله أو وضع اليد عليه أو نقله أو اتلافه ولكل من اتخذ بحقه أي اجراء بموجب هذا القانون أو أي أمر أو تكليف صادر بمقتضاه، الحق بالتعويض ولرئيس الوزراء أن يحدد مقدار التعويض وأن يقرر تأديته عن أي مال أو عمل أو اجراء خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تقديم الطلب بالتعويض، على أن يكون للمتضرر في حال عدم موافقته على القيمة المقررة للتعويض الحق باقامة الدعوى لدى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض العادل المترتب له وفقا لأحكام القوانين النافذة المفعول.

المادة ١٠ - يوقف العمل بأي نص أو تشريع يخالف أي حكم من أحكام هذا القانون والأوامر الصادرة بمقتضاه.

المادة ١١ - اذا تعذر تنفيذ أي عقد أو التزام بسبب مراعاة أحكام هذا القانون أو أي أمر أو تكليف أو تعليمات صادرة بمقتضاه أو بسبب الامتثال لهذه الأحكام ولا يعتبر الشخص المرتبط بهذا العقد مخالفا لشروطه، بل يعتبر العقد موقوفا الى المادتين الذي يكون فيه تنفيذ العقد متعلذرا ويعتبر ذلك دفاعا في أي دعوى أقيمت أو تقام على ذلك الشخص أو أي اجراءات تتخذ ضده من جراء عدم تنفيذه للعقد أو الالتزام.

المادة ١٢ - تعتبر أي صلاحية تحول لأي شخص بموجب هذا القانون أو أوامر الدفاع مضافة لأي صلاحية أخرى محولة اليه بموجب أي قانون أو نظام آخر.

المادة ١٣ - يلغى قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وجميع أنظمة الدفاع وأوامر الدفاع الصادرة بمقتضاه وذلك اعتبارا من نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

السيد الأمين العام:

ب . قرار اللجنة المالية رقم (٣) بتاريخ ١٩٩١/٨/٢٧، حول القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩، قانون معدل ضريبة الدخل المعاد من مجلس النواب بالتعديل الجديد.

دولة رئيس المجلس: تفضل مقرر اللجنة المالية

«وبسبب غياب الدكتور خليل السالم فقد طلب من السيد حمد الفرحان ليتولى أعمال مقرر اللجنة المالية»

وهنا خرج السيد حمد الفرحان الى المنبر.

السيد حمد الفرحان: (يتلو القرار رقم ٣)

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة المالية في مجلس الاعيان بتاريخ ١٩٩١/٨/٢٧، برئاسة دولة رئيس



مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة:

الدكتور صبحي امين عمرو - عميد رسول الكيلاني - جمعة حماد - الحاج محمد علي

مجلس الاعيان

بدير - حمد الفرخان - الدكتور كمال الشاعر
وابراهيم تقي الدين.

وذلك للنظر في القانون المؤقت رقم (٤)
لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل
المعاد من مجلس النواب بالتعديل الجديد والمحال
الى اللجنة من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء
القرار اللازم بشأنه على ضوء هذا التعديل
الجديد.

وقد حضر الاجتماع كل من : عضو
مجلس الاعيان معالي السيد : سالم مساعده
ومعالي وزير المالية السيد باسل جردانة ، ومعالي
محافظ البنك المركزي الدكتور محمد سعيد
النايلسي وعطوفة مدير دائرة ضريبة الدخل
السيد عادل القضاة.

وفي بداية الاجتماع طلب من السيد حمد
الفرخان ليتولى أعمال مقرر اللجنة.
واستعرضت اللجنة القانون مدار البحث
والتعديلات التي أجراها مجلس النواب عليه .
وبعد المناقشة والبحث المستفيض الذي
دار بين أعضاء اللجنة والحضور من أصحاب
الاختصاص ،

قررت اللجنة الموافقة على القانون على
النحو التالي :

١) المادة (١) موافقة كما وردت من مجلس
النواب.

٢) البنود (ثانيا) و (ثالثا) و (البند ٧) من
الفقرة (ب) من البند رابعا - موافقة كما
وردت من مجلس النواب.

٣) البند (١٥) الجديد المضاب للفقرة (ب) من

المادة (٧) الذي أضافه مجلس النواب ،
جرى على هذا البند تصويت وتمت الموافقة
عليه بالأكثرية .

٤) الموافقة على الصياغة الجديدة الواردة من
مجلس النواب للعبارة المقررة من مجلس
الاعيان والتي قرر اضافتها الى آخر الفقرة
(ي) من المادة (١١) من القانون الأصلي .

أمين عام مجلس الأمة «اللجنة المالية»
صالح الزعبي

دولة الرئيس ، انتهى القرار ، لعل
الاخوان يرون اعفائي من تلاوة القانون ، لأن
القانون مر عليهم سابقاً ولعل يكون من الممكن
استعراض مواد القانون مادة . . مادة حتى يرى
المجلس رأيه فيها .

دولة رئيس المجلس : هل يعني المجلس
الكريم المقرر من القراءة والتلاوة ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : الآن نأتي للقانون
وأحكامه وأي بحث يجري حوله ونبدأ بالقانون
مادة ، مادة تفضل أستاذ حمد .

السيد مقرر اللجنة المالية حمد الفرخان :
المادة كما وردت بالقانون المؤقت

المادة ١ -

يسمى هذا القانون «قانون معدل لقانون
ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٩» ويقرأ مع القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي
بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً
من ١٩٨٩/١/١ .

قرار مجلس الاعيان

المادة ١ -

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون
ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون
رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي
بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً
من ١٩٩١/١/١ ، على أن ، تنطبق أحكام
القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ ، الذي
حل هذا القانون محله على الفترة من
١٩٨٩/١/١ - ١٩٨٩/١٢/٣١ .

المادة كما أقرها مجلس النواب

أولاً : موافقة مجلس الاعيان على ما قرره
بخصوص بداية سريان القانون من
١٩٩١/١/١ ، مع اتمام صياغة المادة الأولى بما
يتفق مع ذلك ، بحيث يحكم القانون المؤقت
الفترة من ١٩٨٩/١/١ ، وحتى
١٩٩٠/١٢/٣١ ، تمثيلاً مع مبدأ سنوية
الضريبة .

قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان :

موافقة كما وردت من مجلس النواب .

وأصبح النص كما يلي :

نفس النص مع تعميم الترخيص من
١٩٨٩/١/١ الى ١٩٨٩/١٢/٣١ ليصبح من
١٩٩٠/١/١ الى ١٩٩٠/١٢/٣١ ، تمثيلاً مع
مبدأ سنوية الضريبة . اعتقد أن هذا التعديل هو
تعديل فقهي لمدة المواعيد اقترح الموافقة
عليه .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على هذه المادة ؟

الجميع : موافقون .

السيد مقرر اللجنة المالية : المادة الثانية ،

كما وردت بالقانون المؤقت وهي أمامكم حول
أرباح الأسهم المعفاة ، هذه كلها اعفاءات
الضريبة .

مجلس الاعيان وافق عليها كما وردت
بالقانون المؤقت ، قرأت عدة مرات في هذا
المجلس ثم عاد مجلس النواب وقرر قبول ما قرره
مجلس الاعيان .

كان مجلس النواب أولاً أحدث تعديلاً
عندما دُفق وجد أنه غير سهل التطبيق . مجلس
الاعيان أعاد صيغة هذا الاعفاء . ومجلس
النواب وافق ، وعاد اليكم بالصيغة التي وافقتم
عليها .

لجنة البحث

قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية لمجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	المادة كما وردت بالقانون المؤقت
موافقة كما وردت من مجلس النواب.	ثم عاد مجلس النواب وقرر قبول ما قرره مجلس الاعيان وهو النص الوارد في القانون المؤقت وعدل مما قرره سابقا.	قرار مجلس الاعيان قبولها كما وردت في القانون المؤقت وعدم قبول تعديل مجلس النواب.	ثانيا - بالنسبة نص البند (هـ) من الفقرة (ب) ولاستعاضة عنه بالنص التالي: ٥. أرباح الأسهم التي توزعها الشركات ويكون هذا الاعفاء كليا لاستحقاق هذه الأرباح من الأشخاص الأردنيين وغير الأردنيين والشركات القابضة والشركات أو صناديق الاستثمار المشترك المؤسمة وفق أحكام قانون الشركات المعمول به والشركات المقترضة من الغير بالفائدة باستثناء البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع. فإذا كان المستثمر المقيم في الأسهم يشارك أو شركة مالية أو شركة تقبل الودائع فإنه لا يجري رد أي جزء من هذا الدخل المعفى مقابل نفقات إنتاجه إذا كان متائما من استثمار رأس المال السائل والاحتياطيات والأرباح للمدة مدفوعة القسرية وذلك إذا كان الاستثمار خلال السنوات الثلاث الأولى من التأسيس. أما إذا كان متائما من استثمار أملاك أخرى واستثمر رأس المال السائل والاحتياطيات والأرباح للمدة مدفوعة

قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان	قرار اللجنة المالية لمجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	المادة كما وردت بالقانون المؤقت
			القسرية بعد سنوات التأسيس الثلاث فيرد الى الأرباح مبلغ يساوي الدخل المعفى منسوبا الى مجموع الإيرادات ومضروبا في جمل النفقات.

مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المادة الثانية؟

الجميع : موافقون.

السيد مقرر اللجنة المالية : المادة ثالثاً، المادة ثالثاً الغاء البند (٦) من الفقرة ب ويستعاض عنها بالنص التالي:

الفقرة (٦) هي فوائد أذونات الخزينة وسندات المؤسسات العامة وطريقة اعفائها.

المادة كما وردت بالقانون المؤقت

ثالثاً - بالغاء البند (٦) من الفقرة - ب - ويستعاض عنها بالنص التالي:

٦ . فوائد أذونات الخزينة وسندات

المؤسسات العامة واسناد قرض

الشركة المساهمة العامة ويكون هذا

الاعفاء كلياً للملكي هذه الأوراق

المالية من الأردنيين وغير الأردنيين

وللشركات القابضة ولشركات أو

صناديق الاستثمار المشترك

المؤسسة وفق أحكام قانون الشركة

المعمول به وللشركات المقترضة

من الغير بالفائدة باستثناء البنوك

والشركات المالية والشركات التي

تقبل الودائع.

فاذا كان المستثمر المقيم في تلك

الأوراق المالية والاسناد بنكا أو

شركة مالية أو شركة تقبل الودائع

فتراعي في الاعفاء في هذه الحالة

الشروط والمعادلة المنصوص عليها

في البند (٥) من هذه الفقرة.

كان مجلس النواب قد عدل نص هذه المادة.

لكن مجلس الاعيان رفض تعديل مجلس النواب وأقر نص المادة كما جاءت بالقانون المقترح من الحكومة.

قرار مجلس الاعيان

قرر مجلس الاعيان قبولها كما وردت بالقانون المؤقت وعدم قبول تعديل مجلس النواب.

وأعادها الى مجلس النواب ووافق مجلس النواب على موقف مجلس الاعيان كما ورد في القانون الذي قدمته الحكومة.

المادة كما أقرها مجلس النواب

ثم عاد مجلس النواب وقرر قبول ما قرره مجلس الاعيان وهو النص الوارد بالقانون المؤقت.

قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان:

موافقة كما وردت من مجلس النواب.

اقتراح الموافقة على نص هذا البند.

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع : موافقون.

السيد المقرر : البند ٧ نفس الشيء، أرباح سندات مقارضة بنسبة ٩٪ من المال المستثمر فيها سنوياً وإذا كان المشروع الذي مول باصدار هذه السندات عقارياً فتعفى الأرباح بكاملها.

المادة كما وردت بالقانون المؤقت:

الغاء نص البند (٧) من الفقرة - ب - منها ويستعاض عنه بالنص التالي:

٧ - أرباح سندات المقارضة بنسبة ٩٪ من المال المستثمر فيها سنوياً، وإذا كان المشروع الذي مول باصدار هذه السندات عقارياً فتعفى هذه الأرباح بكاملها مهما كانت نسبتها الى المال المستثمر فيها.

أما اذا كان المستثمر المقيم في هذه السندات بنكا أو شركة مالية أو شركة تقبل الودائع فيطبق على اعفاء هذه الأرباح في هذه الحالة الشروط والمعادلة المنصوص عليها في البند (٥) من هذه الفقرة وذلك بالرغم مما ورد في أي قانون آخر.

مجلس الاعيان قرر قبولها كما وردت.

قرار مجلس الاعيان

قرر مجلس الاعيان قبولها كما وردت بالقانون المؤقت وعدم قبول تعديل مجلس النواب.

مجلس النواب حذف فقط نسبة ٩٪ اعتقد لسبب ألا تحدد نسبة الفائدة من قبل المجلس النيابي باعتبار أن ذلك اعتراضاً بشريعة الفائدة.

فأرادوا حذف ٩٪ وبقيت باقي النص كما هو يقرأ كما يلي

أرباح سندات المقارضة تماماً كما جاءت بالأصل وإذا كان المستثمر المقيم.

قفزوا من هذه من بعد المقايضة الى أول الفقرة الثانية، وإذا كان المستثمر المقيم في هذه السندات بنك أو شركة، بقيت كما وردت في

الأصل «هذا ما قرره مجلس النواب سابقاً».

المادة كما أقرها مجلس النواب

قرر مجلس النواب صياغة البند (٧) من الفقرة - ب - على الشكل التالي:

٧ - أرباح سندات المقارضة وإذا كان المستثمر المقيم في هذه السندات بنكا أو شركة مالية أو شركة تقبل الودائع فيطبق على اعفاء هذه الأرباح في هذه الحالة الشروط والمعادلة المنصوص عليها في البند (٥) من هذه الفقرة وذلك بالرغم مما ورد في أي قانون آخر.

ولما عاد القانون لمجلس النواب مرة ثانية قرر المجلس ابقاء هذا النص كما قرره سابقاً وعدم قبول ما قرره مجلس الاعيان.

مجلس الاعيان كان قبل نص فائدة ٩٪

لكن مجلس النواب أراد حذف هذا النص.

والفقرة التالية له واكمل الفقرة الأخيرة.

اقترح أن هذا لا يُغير لا مضمون ولا

مفعول المادة.

قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان

موافقة كما وردت من مجلس النواب.

المطروح دولة الرئيس الموافقة على ما قرره

مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم على ما جاء من النواب؟

الجميع : موافقون.

السيد مقرر اللجنة:

المادة كما وردت بالقانون المؤقت

مجلس الاعيان

المادة - ٧ - فقرة أ - من بند ١ - ١٥
فقرة ب - من بند ١ - ١٤
(الفقرة - ب - تحتوي على ١٤ بندا).
المادة كما أقرها مجلس النواب

بند - ١٥ - مضاف للفقرة (ب) من المادة
(٧):
(عندما عاد القانون لمجلس النواب من
مجلس الاعيان، قرر مجلس النواب اضافة هذا
البند الى الفقرة - ب - من المادة (٧) على النحو
التالي:

(١٥) «القوائد والعمولات المتحققة لبنك
الاسكان من القروض والتسهيلات التي
يقدمها للمشاريع السكنية، أما دخوله
وأرباحه الأخرى التي لم ينص على اعفائها

في هذا القانون، فتخضع للضريبة بالرغم
مما ورد في قانون بنك الاسكان أو أي
قانون آخر».

قرار مجلس الاعيان

لم يبحث من هذه المادة سوى البنود
الواردة سابقا ضمن ما أورده القانون المؤقت
ومجلس النواب.

قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان
موافقة كما وردت من مجلس النواب.

انظر الجدول المرفق والموزع من ضمن
أوراق الجلسة والموضح للاجراءات المتخذة عن
مواد القانون سواء من مجلس الاعيان أو من
مجلس النواب والتي وزعت على الأعضاء وكان
يتلوها مقرر اللجنة.

القانون المعاد من مجلس النواب
قانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

قرار اللجنة المالية مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب
موافقة كما وردت من مجلس النواب.	موافقة أولاً: بمضمون بداية سريان القانون من ١٩٩١/١/١ مع اقام صياغة المادة الأولى بما يتفق مع ذلك، بحيث يحكم القانون المؤقت الفترة من ١٩٨٩/١/١ حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ - قسماً مع مبدأ سورية الضريبة بالنسبة التالي: منحوتة: (نفس النص) فقط لتبين التاريخ من ١٩٨٩/١٢/٣١ - ١٩٨٩/١/١ ١٩٩٠/١٢/٣١ - ١٩٩٠/١/١ مع مبدأ سورية الضريبة.	يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٠) وقيراً مع القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي. قانون واحد ويعمل به اعتباراً من ١٩٩١/١/١. عمل أن: تتعلق أحكام القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩، الذي حل هذا القانون عليه على الفترة من ١٩٨٩/١/١ -	يسمى هذا القانون وقانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٩ وقيراً مع القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥، المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي. قانون واحد يعمل به اعتباراً من ١٩٨٩/١/١.

هذه نسخة الأصل

قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان	المادة كما أقرها مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان ١٩٨٩/١٢/٣١	المادة كما وردت بالقانون المؤقت
موافقة كما وردت من مجلس النواب.	ثم عاد مجلس النواب وقرر قبول ما قرره مجلس الاعيان وهو النص الوارد في القانون المؤقت وعُدل عما قرره سابقا.	قرر مجلس الاعيان قبولاً كما وردت في القانون المؤقت وعدم قبول تعديل مجلس النواب.	ثانياً - بإلغاء نص البند (هـ) من الفقرة (ب) والاستعاضة عنه بالنص التالي: ٥. أرباح الأسهم التي توزعها الشركات ويكون هذا الإغناء كلياً لاستحقاق هذه الأرباح من الأشخاص الأردنيين وغير الأردنيين والشركات القائمة ولشركات أو صافق الاستثمار المشترك المؤسمة وفق أحكام قانون الشركات المعمول به وللشركات المقترضة من الغير بالقياس باعتقادات البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع. فإذا كان المستثمر القيم في الأسهم يملك أو شركة مالية أو شركة تقبل الودائع فإنه لا يجري رد أي جزء من هذا الدخل المعفي مقابل نفقات إنتاجه إذا كان متبناً من استثمار رأس المال السائل والاحتياطيات

قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان	المادة كما أقرها مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	المادة كما وردت بالقانون المؤقت
موافقة كما وردت من مجلس النواب.	ثم عاد مجلس النواب وقرر قبول ما قرره مجلس الاعيان وهو النص الوارد بالقانون المؤقت.	قرر مجلس الاعيان قبولاً كما وردت بالقانون المؤقت وعدم قبول تعديل مجلس النواب.	والأرباح المدفوعة القسرية وذلك إذا كان الاستثمار خلال السنوات الثلاث الأولى من التأسيس. أما إذا كان متبناً من استثمار أموال أخرى واستثمار رأس المال السائل والاحتياطيات والأرباح المدفوعة القسرية بعد سنوات التأسيس العلات فيرد إلى الأرباح مبلغ يساوي السلخ المعفي متسبباً إلى مجموع الإيرادات وبضربها في معدل النفقات. ثالثاً - بإلغاء البند (د) من الفقرة - ب - وإستعاض عنها بالنص التالي: ٦. فوائد أوفزات الخيرية وسندات المؤسسات العامة وأسناد قرض الشركة المساهمة العامة ويكون هذا الإغناء كلياً للمالكي هذه الأوراق المالية من الأردنيين وغير الأردنيين ولشركات القائمة ولشركات أو صافق الاستثمار المشترك المؤسمة وفق

لجنة اعية الأصل

قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان	المادة كما اقراها مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	المادة كما وردت بالقانون المؤقت
موافقة كما وردت من مجلس النواب.	قرر مجلس النواب صياغة البند (٧) من الفقرة - ب - على الشكل التالي: ٧ - ارباح سندات القراضية واذا كان المستثمر القيم في هذه السندات يكتا أو شركة مالية أو شركة تقلل الودائع فيطبق على اصفاء هذه الارباح في هذه الحالة الشروط والمصادرة المنصوص عليها في البند (٥) من	قرر مجلس الاعيان قبولها كما وردت بالقانون المؤقت وعدم قبول تعديل جلس النواب.	احكام قانون الشركة المعمول به والقرارات المقررة من الغير بالقبالة بامتياز البنوك والشركات المالية والشركات التي تقل الودائع. فإذا كان المستثمر القيم في تلك الأوراق المالية ولاسناد يكتا أو شركة مالية أو شركة تقل الودائع فراضي في الاعفاء في هذه الحالة الشروط والمصادرة المنصوص عليها في البند (٥) من هذه الفقرة. الغاء نص البند (٧) من الفقرة - ب - مما يستعاض عنه بالنص التالي: - ارباح سندات القراضية بنسبة ٢/٩ من المال المستثمر فيها سواء، واذا كان الترخ الذي مول باصدار هذه السندات عقاريا فتعفى هذه الارباح بحسبها معها كانت نسبتها الى مال المستثمر فيها. أما اذا كان المستثمر القيم في هذه

قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان	المادة كما اقراها مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	المادة كما وردت بالقانون المؤقت
موافقة كما وردت من مجلس النواب.	هذه الفقرة وذلك بالرغم مما ورد في أي قانون آخر. (هـ) ما قرره مجلس النواب سابقاً).	لم يبحث من هذه المادة سوى البود الواردة سابقاً ضمن ما أورده القانون المؤقت وعلى النواب.	السندات يكتا أو شركة مالية أو شركة تقلل الودائع فيطبق على اصفاء هذه الارباح في هذه الحالة الشروط والمصادرة المنصوص عليها في البند (٥) من هذه الفقرة وذلك بالرغم مما ورد في أي قانون آخر. المادة ٧ - فقرة ١ - من بند ١٥ - فقرة ب - من بند ١٤ - (الفقرة - ب - محتسري على بند ١٤).

مجلس الاعيان

والاسباب المرجحة لهذا التعديل،

يهدف هذا التعديل الى دعم الترخية في اعطاء بنك الاسكان من القيرية على التوائد والممولات المتحققة لغايات الاسكان التي ورصد من أجلها. ومع توسيع أعمال البنك في المنظمة المصرفية في مجالات أخرى، فانه أصبح يحقق دخولا وأرباحا خارج تلك الغاية، ولا معنى لاعتقائه من القيرية عن المدخول الشائنة من أنشطته الجديدة، سوى جرماني خيرية الدولة من حقوقها.

المادة كما وردت بالقانون المؤقت	قرار مجلس الاعيان	المادة كما أقرها مجلس النواب	قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان
<p>المادة ٥ - تعدل المادة (١١) من القانون الأصلي</p> <p>بإضافة الفقرة (ي) التالية إليها:</p> <p>(ي) أي راتب أو أجر أو أي مبلغ مما كانت تسحبه تقاضاه للتبريك مقابل عمله في الشركة العامة أو ادارته بما أو يتقاضاه المدير الشريك أو</p>		<p>دخوله وأرباحه الأخرى التي لم ينص على إعفاؤها في هذا القانون، فتخضع للقيرية بالرغم مما ورد في قانون بنك الاسكان أو أي قانون آخر.</p> <p>الموافقة على الإضافة التي قررها مجلس الاعيان على نهاية الفقرة (ي) من المادة (١١) مع من القانون الأصلي لتجنب الازدواج القيرتي.</p> <p>مع إعادة صياغة تلك الإضافة على النحو الآتي:</p> <p>وعلى أن يخصم من القيرية التي تتحقق على</p>	<p>المادة ٥ - المعدلة للمادة (١١) من القانون الأصلي</p> <p>الفقرة (ي): قرر المجلس إضافة العبارة التالية الى آخرها مباشرة:</p> <p>وعلى أن يخصم من القيرية التي تتحقق على</p>

المادة كما وردت بالقانون المؤقت	قرار مجلس الاعيان	المادة كما أقرها مجلس النواب	قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان
<p>المساهم في الشركة المساهمة</p> <p>إلزامية مقابل عمله فيها أو ادارته لما يزيد على (٣٢٠٠) دينار سنويا لكل شريك مدير أو مساهم عامل على أن لا يؤثر ذلك على فرض القيرية على المبلغ الحقيقي للراتب أو الأجر أو المبلغ الآخر الذي يتقاضاه ذلك الشخص من الشركة مقابل عمله فيها أو ادارته لما يستقيمه تلك القيرية منه وفقا لأحكام هذا القانون.</p>	<p>الشركة بعد رد ما يزيد عن الـ (٣٢٠٠) دينار الى دخلها مبلغ القيرية الذي فرض على الشريك مقابل زيادة الراتب الذي يتقاضاه من مبلغ الـ (٣٢٠٠) دينار المسموح به.</p>	<p>المتبقية على الشركة المساهمة إلزامية ما يعادل القيرية التي تتحقق على ذلك الشخص عن الشقوق الذي زاد على (٣٢٠٠) دينار من ذلك الراتب أو الأجر أو المبلغ الآخر، بحول من دخوله الأخرى، ويعامل الشريك في الشركة العادية على هذا الأسس كل حسب حصته فيها.</p>	

هكذا أقره المجلس

دولة رئيس المجلس : الحقيقة هذه الفقرة أخذت وقتاً طويلاً لأنها أحدثت أحداثاً ودرستها اللجنة دراسة مستفيضة وصوت عليها ومشت بالأكثرية كما جاءت من النواب وهناك بعض الاخوة طلبوا الكلام حول هذا الموضوع لا يفاته حقه، الاستاذ كمال الشاعر تفضل.



الدكتور كمال الشاعر : دولة رئيس مجلس الاعيان الأفخم، بعد التحية والاحترام،

ورد في القانون المعد من مجلس النواب (قانون مؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ - قانون معدل لقانون ضريبة الدخل) إضافة بند ١٥ الى الفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون الأصلي تتعلق ببشك الاسكان. ويبدو أن هذا البند يهدف الى أمرين، الأول هو الاستمرار في اعفاء

القروض والتسهيلات التي يقدمها البنك للمشاريع الاسكانية من الضريبة كحافز لتقديمها لهذه المشاريع. وأما الهدف الثاني فهو اخضاع دخول البنك وأرباحه الأخرى الى الضريبة تدعيها لواردات الخزينة.

ومع تقديري الكامل لهذين الهدفين فاني أرى بوضوح أن النص التشريعي كما ورد من مجلس النواب الموقر لا يؤدي الى تحقيقها.

فقد ورد في مطلع البند (١٥) المضاف الى الفقرة (ب) من المادة (٧) أن تعفى من الضريبة «الفوائد والعمولات المتحققة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع الاسكانية». ان هذا النص ليس حتماً ما قصده المشرع، إذ أن المقصود هو اعفاء الدخل والأرباح المتحققة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع الاسكانية، وليس اعفاء الفوائد والعمولات نفسها، الأمر الذي يعني اجحافاً كبيراً في حق الخزينة. وهذا الغرض لا يمكن أن يتحقق دون احتساب الدخل والأرباح وفقاً لأسس واضحة تخضع لموافقة وزارة المالية والبنك المركزي.

أما «الدخول والأرباح الأخرى» التي لم ينص على إعفائها من هذا القانون، فتخضع للضريبة» كما ورد في البند (١٥) المذكور. وإذا كان المقصود أن يتوفر لدى بنك الاسكان المقدرة على الاستمرار في تقديم قروض ميسرة للاسكان لفئات من ذوي الدخل المحدود، وفقاً لسياسة الحكومة، وحيث أن شروط اقرضها هي في

ومدى الأولوية الممنوعة لقطاع الاسكان في برامج التسيمة، ومدى تأثير التغيرات في أسعار المؤسسات، الخواص المعلقة هنا على مساح الاستثمار في الأردن من موارد داخلية وخارجية

أرجو من دولتكم التكرم بالإيعاز الى الأمانة العامة بتوزيع نسخ من هذه الرسالة على السادة أعضاء مجلس الاعيان، ولكل من معالي وزير المالية ومعالي محافظ البنك المركزي اللذان حضرا اجتماع اللجنة المالية لمجلس الاعيان التي انعقدت في ١٩٩١/٨/٢٧، ان وجدتم ذلك مناسباً.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

المخلص
كمال الشاعر

الدكتور كمال الشاعر متابعاً: دولة الرئيس أولاً أريد أن أشير الى أن القانون المؤقت رقم ٤ لم يتعرض لقانون بنك الاسكان في أي من مواده، بنك الاسكان أنشئ منذ حوالي سبعة عشر عاماً بقانون خاص وبمبادرة من الحكومة وليس بمبادرة من القطاع الخاص وذلك لايلاء قطاع الاسكان الاممية التي يستحقها فالقانون المؤقت لم يشر الى هذا الموضوع. ناقشه مجلس النواب بحضور مسؤولين من الحكومة وأدخلت عليه بعض التعديلات، ولم يتعرض أيضاً كما جاء من مجلس النواب المرة الأولى لم

الوقت الحاضر أقل من كلفتها، فلا بد من تعديل النص الوارد في مطلع هذه الفقرة بحيث ينزل مقدار الخسارة التي قد تنتج عن قروض الاسكان من الأرباح الأخرى التي تخضع للضريبة. ولا داعي هنا لاثارة الأسئلة حول كيفية احتساب الخسارة من الربح، إذ أنه لا بد من ذلك أصلاً للتمكن من إعفاء قروض الاسكان من الضريبة على الأرباح إذ تحققت مثل هذه الأرباح.

وعليه فاني اقترح تعديل النص الوارد من مجلس النواب الموقر ليكون كالآتي: «(١٥) الدخل والأرباح المتحققة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية، أما دخوله وأرباحه الأخرى التي لم ينص على إعفائها في هذا القانون فتخضع للضريبة، بعد تنزيل الخسارة التي قد تتحقق من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية، وذلك بالرغم مما ورد في قانون بنك الاسكان أو أي قانون آخر».

دولة الرئيس،

اني بالرغم من الاقتراح الوارد في هذه المذكرة، فاني أرى أن الأسلوب الأفضل لاعادة النظر في قانون بنك الاسكان، بسبب أهمية قطاع الاسكان وارتباطه بفئات كبيرة من المواطنين، وبعد ممارسة طالت ١٧ سنة، هو من خلال دراسة شاملة تجريها الحكومة حول هذا الأمر وتأخذ في الاعتبار الجوانب الضريبية، وبرنامج التصحيح الهيكلي في الاقتصاد الأردني،

تفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

يتعرض القانون المؤقت المعدل من قبل النواب لم يتعرض الى قانون بنك الاسكان. وجاء الى مجلس الاعيان، أدخل مجلس الاعيان عليه بعض التعديلات أيضاً بحضور مسؤولين من الحكومة ولم يتعرض القانون المعاد من مجلس الاعيان الى مجلس النواب لم يتعرض الى قانون بنك الاسكان.

ثم أعيد مرة أخرى القانون من مجلس النواب الى مجلس الاعيان وأضيف بند على فقرة من مادة، أضيف بند ١٥ على الفقرة ب من المادة ٧ يتعلق في قانون بنك الاسكان.

انني أرى أن الأصول يقتضي عندما تؤسس مؤسسة بقانون خاص وذلك حدث منذ سبعة عشر عاماً اذا وجدت الحكومة أن قطاع الاسكان وأهميته هذا القطاع وقانون بنك الاسكان. من الضروري إعادة النظر به لإعادة النظر هذه يجب أن تكون إعادة نظر شاملة لا تنظر فقط الى قانون بنك الاسكان من النواحي الضريبية فقط وإنما أيضاً بالنسبة لأهمية هذا القطاع ماذا طرأ عليه، ما هي أولوياته؟ أين يقع من برنامج التصحيح الهيكلي؟ يجب أن ينظر للموضوع من جوانبه الاقتصادية والمالية وليس فقط من جوانبه الضريبية.

ولذلك اعتقد أن الأسلوب الأفضل هو القيام بهذه الدراسة الشاملة والنظر بقانون بنك الاسكان نظرة شاملة وهذا طبعاً المبادرة فيه تأتي من الحكومة وأنا اقترح مثل هذه المبادرة ولكن اذا لابد من النظر في التعديل الذي ورد من النواب. فاني أرجو أن أوضح نقطتين.

اذا كان جزء من دخل مؤسسة معفى من الضريبة وجزء آخر غير معفى فالواجب يقتضي أن يكون هناك وضوح في النص.

نفس الفقرة ب من المادة ٧ بنودها (٥، ٦، ٧) السدي أضيف اليها البند ١٥ أشارت الى أن فوائد سندات الخزينة التي هي أساساً معفاة من ضريبة الدخل وأشارت الى أرباح الأسهم التي هي مدفوعة الضريبة وأشارت الى سندات المقارضة ولكن هذه البنود بالنسبة الى البنوك وضعت معادلة محتسب وتحسب وتأخذ بالاعتبار كلفة الانتاج.

إذا لا يجوز إعفاء الفوائد والعمولات دون احتساب كلفة إنتاجها لأن ذلك يحفظ بحق الخزينة. علماً بأن من يريد أن يجتهد، يمكن أن يقول بأن هذا تحصيل حاصل، لكن اعتقد أن التشريع يقتضي التوضيح. النقطة الثانية الحقيقة، وهي أن بنك الاسكان من خلال ممارستها فالسبعة عشرة سنة الماضية وكما سمعنا من معالي محافظ البنك المركزي أثناء اجتماع اللجنة المالية فإن بنك الاسكان بسبب تمتعه بالاعفاء الضريبي، كان يقدم دعماً لقروض الاسكان لدوي الدخل المحدود، فهناك خسارة فعلية في قروض الاسكان لدوي الدخل المحدود والذي يبلغ عددهم ربما ٥٠ ألف مقترض.

فجرى اقتراح، وما زلت أنا الحقيقة أقدم هذا الاقتراح أن تنزل اذا كانت هناك جزء من الأرباح كما ورد في البند ١٥ مفروض أن يعفى من الضريبة اذا لابد من احتساب ذلك الربح اذا كان حاصلًا أو الربح أو الخسارة لابد من

احتسابها حتى يجري إعفاء.

يبقى في حال احتسابها والاحتساب يجب أن يجري وفق أسلوب وأسس توافق عليها دائرة ضريبة الدخل، فاذا تبين أن هنالك خسارة فالحقيقة المنطق يقتضي أن تنزل هذه الخسارة من النشاط الآخر الذي يخضع للضريبة. ولذلك فاني قدمت اقتراحاً للمجلس في مذكرة وهي بين أيدي أعضاء المجلس الكرام والتي تقول يعدل النص كالآتي طبعاً صدر المادة يقول يعفى من الضريبة، فيصبح البند ١٥ كالآتي:

«الدخول والأرباح المحققة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية، أما دخوله وأرباحه الأخرى التي لم ينص على إعفائها في هذا القانون فتخضع للضريبة، بعد تنزيل الخسارة التي قد تحقق من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية، وذلك بالرغم مما ورد في قانون بنك الاسكان أو أي قانون آخره وشكراً سيدي الرئيس.

السيد مقرر اللجنة: نسمع بقية الاخوان، سوف لا أتناول الرد على نقطة. نقطة اقترح اعطاء فرصة للاخوان، عندئذ اذا أعطي مجال في النهاية سوف أنقل ما دار في اللجنة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ بهجت التلهوني.

دولة السيد بهجت التلهوني: بسم الله الرحمن الرحيم
دولة الرئيس

زملائي الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

فقد استعصمت واطلعت على قرار اللجنة المالية الكريمة واطلعت على مذكرة الرئيس المحترم الاستاذ كمال الشاعر وممرت محاطري مسيرة بنك الاسكان خلال سبعة عشر عاماً يساعد من يريد أن يبني ويشيد ويدعم السكن ومجتمعاته في كل المدن والمحافظات والأغوار، ورفدت رأسماله أموال عربية وأصبح بنك الاسكان علماً بين البنوك، لم يتهاوى كما يتهاوى غيره.

نحن اليوم نعالج تعديلاً لقانون مؤقت لضريبة الدخل وهو ما تناقشه اليوم، ولكني أقول لزملائي الكرام اننا نستعمل الأمور فقبل تعديل القانون المؤقت لضريبة الدخل علينا أن نعدل القانون النافذ الخاص بامتيازات بنك الاسكان لتتفق مواده وأحكامه مع القانون المؤقت موضع التعديل، حيث أنه اذا تعارض القانونان النافذ في أمر الضريبة على بنك الاسكان فالرجحان لمصلحة بنك الاسكان يؤيد قولي ما يلي:

لقد ورد في المادة ١٦ من قانون بنك الاسكان ما يلي تعفى من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية المواد التالية أ، ب، ج، د من قانون بنك الاسكان.

المادة ٦٠ تعتبر أموال البنك وحقوقه كأموال الخزينة العامة وحقوقها، ولبنك حق الامتياز في كافة ديونه ومطالبه على أموال المدين وتكفلاته المنقولة منها أو غير المنقولة. الخ.

هكذا عينه المحفل

المادة ٦٥ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يعفى البنك من الضرائب والرسوم والتكاليف المالية الأخرى العائدة للخزينة العامة والمؤسسات الحكومية أو البلديات التي تتناول رأس مال البنك أو أمواله الاحتياطية أو دخوله أو أرباحه، أو أمواله المنقولة أو غير المنقولة التي يملكها، أو على المستندات والعقود التي ينظمها، الخ.

الفقرة ب من المادة ٦٥

لا تسري الاعفاءات المنصوص عليها في الفقرة أ من هذه المادة، على الضرائب والرسوم الجمركية والاستيراد على ما يستورده أو يشتريه أو ينشئه البنك لأغراضه التجارية أو الاستثمارية أو الائتمانية، وجاء كما يبيى في آخر كل قانون وفي المادة ٧٤ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

زملاتي الكرام

ما بينته من رأيي هو حرص على قوانيننا وتشريعنا من أن يخالف قانون قانوناً آخر، ولذا أرى أن تعدل امتيازات قانون بنك الاسكان بما يتفق والقانون المؤقت، وفي حالة عدم أخذ مجلسكم الكريم بما بينته من رأيي، فاني لا أنكر أن الأحكام تتغير بتغير الأزمان ولا بد لقانون بنك الاسكان من تغيير في موارده ولمصلحة الخزينة وحيث انني اطلعت على مذكرة الزميل الأستاذ كمال الشاعر فاني أثني على صيغة اقتراحه والذي وزع على كافة أعضاء المجلس وشكراً لكم والسلام عليكم.

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو عدنان، الأستاذ أمين شقير.



السيد أمين شقير: شكراً سيدي الرئيس، فالواقع إن ما تفضل به دولة أبوعدنان والأخ كمال الشاعر يمثل جزءاً هاماً مما أريد أن أقوله. ولكنني في هذا المجال أود أن أبين أمراً في غاية الأهمية يتعلق بنظرتنا كدولة وكبلد، إلى موضوع الاستثمار المالي في داخل البلد.

قانون بنك الاسكان فالواقع قانون يُشير الى إحياء امتياز بنك الاسكان، وبناء عليه فقد دعيت جهات عربية مختلفة للمساهمة فيه، وجرت هذه المساهمات على أساس اتفاقات رسمية صدقت من الحكومة ومن جلالة الملك.

إذا هذه الامتيازات هي طمأنت المستثمرين الى أهمية مشاركتهم في هذا البنك وتحويله وبالتأكيد جميع الزملاء لا يجهلون بأن أخطر ما يواجه الاستثمار في بلادنا هو تذبذب القوانين أو عدم استقرارها.

وهذه ظاهرة لا يجوز أن نتجاهلها لأننا في

مرحلة نتجاز فيها أزمات اقتصادية ومالية كبيرة. فإذا توقعنا بأن نجذب الرساميل سواء كانت أردنية أو عربية من أي مكان للمساهمة في بناء اقتصادنا من جديد ووضعنا المالي فإن اقتراح مجلس النواب ممثل في الفقرة ١٥ يأتي ليضرب هذا الأمل وهذه الامكانية بما يعود على البلد بريح حقيقي.

نعلم نحن جميعاً بأن مشاكل البنوك في وطننا وفي الخارج قد أعطت انطباعات سيئة لا نريد أن يستنتج أحد منا بأن الضغط على البنوك حتى فيها يتعلق بحقوقها القانونية أو بصفتها القانونية وامتيازاتها والمعادلات التي ترتبت لها أمراً مجرداً سهلاً وبسيط.

أنا لا أتحدث عن حجم الضريبة ولا الأرباح ولا الخسائر ولكنني أتحدث عن ظاهرة يمكن أن تكبر وتستفحل.

ف نجد أنفسنا وقد آذينا بلدنا واقتصادنا والبنية المالية للبلد بضرر كبير يصعب تداركه بعد أن يحصل من هنا أقول بأن التعديل الذي جاء به مجلس النواب هو لم يكن من مقاصد الحكومة بالأساس ولذلك لم يأتي بنص القانون المؤقت أصلاً وهو توجه يبدو فيه أن هنالك رغبة في إضافة مداخل جديدة الى ضريبة الدخل وهو أمر مشروع ضمن الطرق المشروعة. ولكننا لا نستطيع أبداً أن نجهل أو نتجاهل بأن الاخلال بالقوانين والاتفاقات من شأنه أن يوقع أضراراً يجدر بنا أن نتجنبها وأن نرفضها.

إذا كان رأي المجلس بأن شيئاً من هذا القبيل لابد منه فاني أثني على اقتراح الدكتور

كمال الشاعر وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس : شكراً السيد الشاعر، الأستاذ محمد رسول الكبيسي.

السيد محمد رسول الكبيسي : سيدي الرئيس، أود أن أرحمكم، سيدي دولة الرئيس أود الزملاء الأكارم.

أعتقد بداية أن اختلاف الرأي لا يفيد للود قضية ونحن الآن نناقش مادة في قانون ضريبة الدخل لا نناقش مشكلة بنك الاسكان.

على الرغم من أن واجب الانسان ومن واجبي شخصياً أن أتقدم بالشكر لإدارة بنك الاسكان ممثلة بالسيد زهير الخوري ومعاونيه لكفاءة ادارته بتحقيق ربح للبنك نتيجة الامتيازات التي منحتها الحكومة لهذا البنك من خلال قانون بنك الاسكان.

حصل عليها من الدولة تخفيفاً عن عبء المكلف الأردني ونتيجة الكفاءة والامتيازات فكان بنكاً رابحاً لا خاسراً وكيف يمكن أن يكون خاسراً؟ مع هذه الامتيازات التي وضعت له.

فكان رأسماله عندما أسس حوالي ١٢ مليون دينار، وأصبح احتياطه الاجباري حسب موازنته الحالية أربعة ملايين وثلاثمائة وسبعين ألفاً واحتياطه الاختياري ثلاثة عشرة مليون وثلاثمائة وسبعة عشرة ألفاً واحتياطات أخرى مائتين وعشرة آلاف، فأصبح الاحتياطي المضاف الى رأس المال سبعة عشرة مليون وثلاثمائة وسبع وتسعون ألفاً و١٧ مليون و٨٩٧ ألف، فهل هذا بنك خاسر؟ أم بنك رابح؟

مجلس الاعيان

النقطة الثانية والتي هي يجب أن نحصر أنفسنا بها أن المادة ١٥ المعدلة من مجلس النواب جاءت بما يلي «بأن الفوائد والعمولات المتحققة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات والتي يقدمها للمشاريع السكنية» فهذه معفاة كما جاءت في قانون بنك الاسكان وكما جاء في قانون ضريبة الدخل وكما نصت عليها الانفاقيات المعقودة مع دول وبنوك أخرى.

أما دخوله وأرباحه الأخرى التي لم ينص على إعفائها في هذا القانون فتخضع للضريبة بالرغم مما ورد في قانون بنك الاسكان أو أي قانون آخر لقد قام بنك الاسكان في البداية بتمويل المشاريع السكنية حسب قانون بنك الاسكان وعندما خرج عن الغايات التي وضع القانون من أجلها كان من الواجب أن تفرض عليه ضريبة أسوة بباقي المواطنين الأردنيين سواء كانوا شخصيات طبيعية أو شخصيات اعتبارية.

اذ من غير المعقول أن يفرض على الرضيع المسافر مع أمه إلى الخارج ٢٥ دينار ضريبة ويعفى بنك الاسكان من دفع أي ضريبة للدولة.

والضريبة هي مساهمة هذا البنك في النفقات العامة للدولة مساهمته في المدارس مساهمته في الأدوية ومساهمته في المستشفيات فاني أستغرب كل الاستغراب محاولة دفع البنك إلى عدم دفع الضريبة الاجتماعية لصالح الدولة وهو المتمتع بجميع الإعفاءات التي أعطته إياها الدولة. فمثلاً المفترض في بنك الاسكان مؤسسات الاسكان وجمعيات الاسكان التعاونية.

كله بالاسكان البنك شخصية معنوية استقلال مالي وإداري. أغراض البنك تنشيط دور السكن، تشجيع الادخار السكاني يقوم البنك بكافة الأعمال، من أجل تحقيق أغراضه هذه الأعمال هي الغير خاضعة لضريبة الدخل. ما الذي أعطته الدولة لهذا البنك؟

توضع للبنك بصورة الزامية أموال مؤسسات الاسكان، أموال جمعيات الاسكان التعاونية، القروض والمساعدات التي تحصل عليها الحكومة ومؤسساتها العامة لأغراض تنفيذ المشاريع السكنية أو دعم الحركات العمرانية في المملكة مبالغ التأمينات التقديرية التأمينات المودعة لأمر وزارة الاقتصاد الوطني بمقتضى أحكام قانون مراقبة أعمال التامين، أموال صناديق الاسكان في المؤسسات العامة والدوائر الحكومية، نسبة يحددها محافظ البنك المركزي الأردني عن مجموع الموجودات النقدية الجاهزة والعائدة لكل من الجهات التالية.

صندوق لتوفير البريد، صندوق الضمان الاجتماعي، صناديق الادخار والتقاعد لدى المؤسسات العامة. أي أموال عائلة لأي جهة رسمية أخرى يقرر مجلس الوزراء إيداعها بناء على تيسيب المجلس.

المادة ١٧ «تضمن الحكومة ضماناً مطلقاً التزامات البنك تجاه الغير».

تري لو ضمن البنك نفسه؟ بنك الاسكان خضوع كميالية ألا يتقاضى عليه عمولة؟ ألا يحق للدولة أن يتقاضى ضريبة دخل على أعماله الغير اسكانية؟ يجب أن نقيس بمقياس واحد، لا بمقياسين.

هذا المقياس الواحد كما ورد في المادة التي جاءت من مجلس النواب.

أما بالنسبة إلى حسابات الربح والخسارة التي تعرض إليها الأخ الدكتور كمال الشاعر فأرجو أن أشير إلى المادة ١٠ من قانون ضريبة الدخل.

المادة ١٠ - إذا لحقت خسارة بأي شخص خلال السنة في أحد مصادر دخله الخاضع للضريبة بمقتضى هذا القانون فيجري تقاضها من مجموع دخله في السنة نفسها من المصادر الأخرى وهذا إجابة على القول الذي أثير في اللجنة فيما إذا خسرت أرباح بنك الاسكان.

الشيء الثاني القروض التي يعطيها بنك الاسكان فيها دون ١٠ الآلاف دينار يتقاضى عليها ٨٪ فائدة. ولكنه يتقاضى عمولة ٣٪ هذه العمولة ٣٪ + ٨٪ = ١١٪ على خلاف ما ورد في النشرة.

الشيء الثاني ما زاد على عشرة الآلاف دينار يتقاضى عليها فائدة كفائدة تجارية فإذا استخدم كلمة المداخيل هذه تخرج كلمة المداخيل عندما نعفيها كما ورد في مذكرة الأخ الدكتور الزميل كمال الشاعر. هذه تدخل المداخيل الأخرى الغير مخصصة لغايات اسكانية.

لذا اقترح الموافقة على المادة كما وردت من مجلس النواب وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ محمد رسول، الاستاذ المقر.

السيد مقرر اللجنة: ابن أترجي أن تخفف الحرارة قليلاً في نقاش هذا الموضوع. وأن لا نتحدث بحساس، كأننا نحن فريقان، فريق مع بنك الاسكان وفريق ضد بنك الاسكان، هذه المادة. جميعاً مع بنك الاسكان. هذه المادة ليست عداء إلى بنك الاسكان. كل ما وجدته الاخوان من مدح وثناء على دور بنك الاسكان صحيح يشاركهم فيه في نفس الحماس الاخوان الذين يقولون ضعوا عليه ضريبة دخل.

فوضع ضريبة دخل على بنك الاسكان ليست عدائية له وإنما مشاركة شرعية من الحكومة التي تملك بنك الاسكان بحصة من الأرباح.

أحب أن أفيد ما يلي، فيما يتعلق فيما تفضل به الدكتور كمال الشاعر، النظرة الشاملة لقانون بنك الاسكان صحيحة ولكنها لا تتعارض مع فرض ضريبة الدخل على أرباح بنك الاسكان إلى أن يتم تعديل القانون، القانون الشامل، بهذه الأثناء، أرباح بنك الاسكان يصح أن تخضع للضريبة دون أن يتضرر بنك الاسكان ودون أن يعيق ذلك إمكان إعادة النظر بقانونه، ثم أشار إلى خسائر قروض بنك الاسكان بطبيعة الحال كل بنك قد يجسر وقد يريح، معلوماتي السائدة لدينا إنه لم تقع خسائر من قروض بنك الاسكان.

دولة الأخ بهجت التلهوسي أشار إلى احتمال خسائر ليس لدينا أي مؤشر يشير إلى أن قروض الاسكان خاسرة ثم لوضع حد لمخاوف الاخوان من هذه الناحية.

هكذا عهد لأهل

القانون نفسه ينص «إذا خسرت قروض الاسكان الحكومة مكلفة بتسديد كامل الخسائر» فأرجو أن أطمئن مخاوف الاخوان الذين يخافون من قروض الاسكان المخفضة مخفضة الفائدة ممكن تخسر. أطمئنتهم بأن هناك نص في نفس القانون يضمن أن الحكومة سوف تسدد الخسائر.

هذا ما تم، سأعود الى اقتراح الأخ كمال في نهاية حديثي وهو مهم، دولة الأخ بهجت التلهوني ثنى على بنك الاسكان وأنا أشركه وتعديل قانون بنك الاسكان أيضاً نشاركه في وقته وثنى على اقتراح الأخ الدكتور الشاعر الذي أنا سأعرض له دقيقة واحدة.

الأخ أمين شقير، أترجى كل آرائك ومبادئ لا تمس القانون المطروح، لا شك بأنه قد تكون مخاوفنا شديدة التي أثرتها، انه مجرد فقرة تضع ضريبة على أرباح بنك تملكه الحكومة هو ضربة شديدة لسياستنا الاقتصادية، أو هو إخلال بالقوانين والتعهدات مش واصل الى هذه الدرجة لأن قانون بنك الاسكان يحدد عملياته بمشاريع الاسكان، وما تزال هذه معفاة من الضريبة بالتعديل الجديد.

وما يزال جميع عملياته معفاة لم تدخل بتعهد اتجاه أي جهة، إتضح باللجنة المالية بالتفصيل خلي الاخوان يكونوا بالصورة يمكن ناقشته ثلاث أضعاف هذا الوقت، ان بنك الاسكان يخرج عن قانونه ويمارس عمليات خارج قانون الامتيازات الخاص فيه وهو حر في ذلك، ليس عليه مانع، لكن تلك العمليات

التي هي خارج عمليات الاسكان كانت موضع أرباح.

لا يجوز أن تتحقق أرباح غير محمية بقانون لدى أي جهة وتمتنع الضريبة عن تقاضي حصتها فيها تصبح وزارة المالية مقصرة اذا لم تمارس ضريبة الدخل على أرباح ليست محمية بقانون.

وهذه هي الأرباح التي فرضت عليها الفقرة د الضريبة أشير الى مذكرة الأخ كمال الشاعر وهي أهم اقتراح سُرد، فارق بين مذكرة الدكتور كمال الشاعر وبين نص المادة فارق واحد، كلمة واحدة، الكلمة هي إنه يرى أن تبقى المادة ١٥ اعفاء الفوائد والعمولات المتحققة لبنك الاسكان من القروض، ويُدخلها بالدخول والأرباح تبديل في، التي يقدمها للمشاريع السكنية أما دخوله والأرباح الأخرى التي لم ينص على اعفائها بهذا القانون فتخضع للضريبة، وهو يوافق على ذلك بشرط أن نضيف عبارة بعد خصم خسائر اذا وجدت بالفقرة الأولى.

ما عندنا معلومات أنه وقعت خسائر في أي سنة ثانياً اذا وقعت خسائر الحكومة تسددها.

الفرق بين ما طرحه الدكتور كمال وما طرحه مجلس النواب هو ما يلي.

انه اذا أخذنا باقتراح الدكتور كمال تعطيل هذا القانون ونرجعه للدورة القادمة، نفس نص الدكتور كمال هو هنا.

بذل كلمة الفوائد والعمولات في الدخل

والأرباح وينص الدكتور والذي أيده دولة الأخ بهجت التلهوني أيده أيضاً، انه يريد خصم خسائر اذا وقعت من ما يخضع الى الضريبة هذا طرحه في اللجنة.

على فكرة أترجى أن أئين للاخوان قناعة اني أنا الذي طرحته هذا القانون في اللجنة طرحت هذا الاقتراح واللجنة المالية كلهم موجودين وتحملت له أنا الذي طرحته وقلت لهم، لو خسرت الاسكان، خلتنا ننزل خسارته من الأرباح التي تتحقق من عمليات أخرى حتى نكون عادلين.

أثير من قبل المالية والضريبة الاحتمال الثاني إنه اذا وضعنا هذا النص في خطر.

كل إنسان، كل مؤسسة تحب مصالحها في خطر تصبح مؤسسة بنك الاسكان بمش رئيسه، رئيسه أمين وحريص على مال الدولة، لكن في جهاز يصبح يُحمل قروض الاسكان مصاريف كل عمليات البنك بحيث يظهرها خاسرة، يحملها سيارة المدير وسيارة السفر والحفلات، والموظفين، ومساعد المدير للاستثمار حتى يظهرها.

هذا لا يعتبر عدم أمانة، يعتبر لدى المؤسسات المالية تفسير وممارسة مشروعة لحقوقهم، أنا أقيم هذه نفقة وهذه نفقة، عندما نوقشت بهذا المستوى في اللجنة المالية التي كان فيها الدكتور كمال أيضاً، بليت الى سحب الاقتراح وثنى ٦ أعضاء من ٨ من اللجنة المالية على سحب اقتراح خصم الخسائر، لأن اذا وجدت خسائر تضمناها الخزينة بالتسديد.

لذلك اذا شئتم أن نعلم بأن القانون ليس بين عدوين، بين وزير المالية، وشك ذلك المالية، اذا صار للبنك ارباح، نحن نأخذ حصة، اذا لم يتحقق ارباح «قل شيء» سداد أهله اذا أجرينا أي تعديل على النص الواردة من النواب، نقفل هذا القانون بإسالة للدورات ولتدخلات، ويبدو أن جميعاً جبارين حافظين دروسنا اليوم، ما واحد جاني مرتحل، لم نناقش من هذه القاعة، ناقشنا بأوراق معدة.

أرجو أن لا نسحب بذلك، وأطرح على الاخوان بقبول المادة كما جاءت من النواب وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: معالي السيدة ليلى شرف.

السيدة ليلى شرف: شكراً سيدي الرئيس، الكثير مما ذكره دولة السيد بهجت التلهوني والأخ أمين شقير يعبر عن ما أريد أن أقوله، لذلك سأكتفي بتأييد مداخلة الدكتور كمال الشاعر، هذه أسباب أذكرها بنقاط ثلاث مختصرة وسريعة.

أولاً: إن بنك الاسكان يعطي قروضاً للاسكان بفوائد منخفضة جداً بالنسبة لمعدلات الفوائد الأخرى في الأردن وفي غيرها.

لذلك الفوائد التي يتقاضاها عن القروض الأخرى المقصود منها أو بعضها على الأقل توازي دخل البنك وتساعد على القيام بخدمة عمليات الاسكان لذوي الدخل المحدود وتعويضه عن الخسارة التي قد تنشأ عن مثل هذه الفوائد المنخفضة.

هكذا جاء العمل

يبدو أن الكثير منا غير مطلعين على المادة التي تقول التي ذكرها سعادة المقرر والتي تقول «بأنه الحكومة تعوض على البنك الخسائر التي تستحق عليه» فأرجو من المقرر عند اجابته أن يتلونا هذه المادة من قانون بنك الاسكان.

ثم أن القضية ليست قضية أرباح فقط إنما هي قضية امكانية البنك توسيع قاعدة المستغلين من القروض المخفضة ليستفيد منها أكبر عدد من المواطنين المستحقين من ذوي الدخل المحدود.

النقطة الثانية للبنك كما ذكر الاستاذ أمين شقير هو ارتباط واتفاق بين دولتين يجب أن تراعى الأصول القانونية فيه، ويجب دراسة الأبعاد القانونية والمالية والاقتصادية، والاستثمارية، وسعة البلد في هذا التعاقد عند معالجة مثل هذه القوانين، ويجب كما هو معروف أن التشريع في قوانين معزول عن القوانين التي تتأثر بها أو ترتبط بها بشكل من الأشكال يخل بشكل من الأشكال بهذه القوانين التي تعدل من خارجها وليس من داخلها.

لذلك لسانني أثني على اقتراح الدكتور كمال الشاعر بأن تجري دراسة كاملة تقوم بها الحكومة حول إعادة النظر في قانون بنك الاسكان وهو اقتراح هام لأنه يحدث قانون بنك الاسكان وهي نقطة جديدة بأن تأخذ بجديده بعد أن مفس على قانون الاسكان مسا يشارب العسدين، تقلبت فيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد بين صعود وهبوط حماد وتغيرت الأوضاع المالية بكثير من الأحيان لذلك أثني على اقتراح الدكتور كمال الشاعر باجراء دراسة كاملة على قانون بنك الاسكان وأذا رُئي

إنه لا نريد أن تأخذ هذا الموضوع كما اقترح سعادة المقرر فائني أؤيد اقتراحه بتعديل المادة كما جاءت بمذكرته وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ عبودة القرعان.

السيد محمد عبودة القرعان: هذا البنك من عام ٧٣ بكل نجاح في قطاع هام هو قطاع الاسكان، بشروط ميسرة معقولة، في ظل أحكام قانونه الخاص واتفاقية عام ٧٥ وكلاهما أعطى أرباحه من ضريبة الدخل فجاء التعديل في القانون موضوع البحث يخضع جزء من هذه الأرباح للضريبة خلافاً لنصوص قانونه الخاص واتفاقية عام ٧٥ فإن كان ما ورد في قانونه والاتفاقية لا تحمي من هذا التعديل فاعتقادي بأن ما جاء فيها تؤدي هذه الحماية.

ومع ذلك وفي حالة عدم إقرار هذا الرأي فأرى وحتى تستمر هذه المؤسسة بتقديم قروضها لهذا القطاع الهام التي لا توجد مؤسسة أخرى تحمل عمله في هذا المضمون فلا أقل من أن يؤخذ بالاقتراح المقدم من العين كمال الشاعر الموزع على الأعضاء. هذا وقد قدم البنك مذكرة إيضاحية عن أعماله وخدماته تستحق التدقيق والدراسة بكل عناية قبل إقرار هذا القانون وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ أبو عبودة القرعان، معالي السيد مروان القابيس.

السيد مروان القابيس: شكراً سيدي الرئيس، لقد اطلعت على المذكرة التي تقدم بها معالي الزميل الدكتور كمال الشاعر، وقد

استمعت بامعان الى ما تفضل به دولة الاستاذ بهجت التلهوني وكما طرحت بضرورة إعادة النظر في القوانين التي قد تحكم في اتفاقيات بين مؤسسات أردنية وجهات أجنبية. وأريد أن أعلق هنا على المصادقية التي هي أساس التعامل بين الأفراد وبين هيئات وبين الحكومات أذكر تماماً بأن بنك الاسكان عندما أنشئ كانت الرغبة الأردنية الحكومية والشعبية والاقتصادية كانت رغبة أقوى بكثير من رغبة الأطراف الأخرى العربية التي أنت لتساهم في هذه المؤسسة.

ونتيجة إعطاء فرص للاستثمار، وفرص لتمويل مشاريع اسكان، أصبحت هناك مجالات لإعطاء امتيازات لهذا البنك أو هذه المؤسسة.

أريد أن أطرح بأن أي مؤسسة لها امتياز ولها قانون يقيها من ضرائب، أو يعطيها امتيازات هذه لم تكن مفصلة الى هذه المؤسسة أو تلك. بل كانت هي نتيجة توجه عام من الحكومة الأردنية لجلب الاستثمار الى هذا البنك، هناك قواعد وهناك قوانين لتشجيع الاستثمار تصدر وتعديل باستمرار من قبل الوزارات المعنية وبإلذات وزارة الصناعة والتجارة.

فلماذا تستمر الحكومات في هذا النهج؟ الأمر بدبي، فلا بد أن يكون هناك ردد مستمر إما من خلال قروض، أو من خلال مشاركة أو من خلال استثمار للموارد العربية أو أي جهة أخرى. حقيقة كما ذكر بعض الاخوان مهني بنك الاسكان ومؤسسات أخرى خدمت هذا الوطن، خدمات عظيمة. إن كانت مؤسسة

الأقراض. إن كان بنك الامم المتحدة إن كان بنك الاسكان، وأي مؤسسات أخرى قد سهوت عن ذكرها وهي نفعي أو مغيب من بعض الضرائب

إلا أنني أود أن أعلق هنا بأن عندما يكون هناك امتياز لمؤسسة وكفاءة لمؤسسة، لا يجوز أن نعاقب هذه المؤسسة لكفاءتها العالية ونفس الوقت لأنها كانت نتيجة توجه عام للحكومة الأردنية في وقت من الأوقات لأن تشجيع الاستثمار، استثمار عربي من خلال المساهمة إن كانت كويتية أم قطرية أم عُمانية.

أنا كمواطن في هذا البلد عندما أرى بأن المديونية التي على هذا البلد ولا أريد أن أزعج الاخوان بالأرقام بهذه المديونية وأود أن أسأل كيف يمكن في النهاية أن نسد هذه المديونية التي نتحقق أو تحققت على هذا البلد؟

هل هو من خلال الامكانية الذاتية للموارد الأردنية؟ أم هي نتائج لاستثمارات ومشاركات على مستوى إقليمي وعربي ودولي؟ نحن الآن ننظر في امكانية الحد من نشاط إحدى المؤسسات الناجحة في هذا البلد ونجد أن أحد المساهمين في هذه المؤسسة هو أو هي جهة نحاول الآن أن نستند ونستعين بها حتى ننقل لنا مؤسسة وطنية أخرى بحاجة الى ردد.

كيف نجتمع بين هذه الحالة. اعتقد بأنه الامتيازات اذا وضعت، لم توضع للشخص أو المؤسسة ولكن الأهم كان ردد هذا البلد بامكانية، وبما أنه كان هناك كفاءة فأصبحت هذه المؤسسة ناجحة، وعلمنا أن ندعم مثل هذه المؤسسات.

هكذا هي الأعمال

ان الخدمات التي تقدمها مثل هذه المؤسسات كما ذكرت الزميلة ليل شرف، ليست هي لجني الأرباح، وليست هدفها ولا يجوز أن يكون هدفها فقط لجني الأرباح ولكن هناك لها اتساع في الخدمات التي تقدم الى المجتمع.

أذكر عندما بدأت مؤسسة الاسكان أو بنك الاسكان في تقديم قروض، كان هناك تقديم قروض الى أصحاب الدخول المتوسطة، ولكن مع تطور المجتمع وزيادة الامكانيات أصبح هناك امكانية لتوفير القروض لأصحاب القروض المتدنية وبفائدة أفضل مما يأخذها أي شخص آخر.

فهذه هي خدمة اجتماعية، اقتصادية معنوية، نفسية لها حالة أكيدة تساعد في استقرار المواطن واستقرار المواطن له علاقة أكيدة في استقرار هذا البلد، أرجو أن أتني على ما تقدم به الدكتور كمال الشاعر، وأرجو أن تؤكد على ضرورة النظر بالطرح الذي قدمه دولة العين بهجت التلهوني فيما يتعلق بضرورة دراسة كافة الاتفاقات المعقودة بين مؤسسات وجهات أجنبية ان كانت عربية أو غيرها وعلى ضوء ذلك يكون نوع من الموازنة بين قوانين ضريبة الدخل وبين الاتفاقيات والامتيازات، وشكراً دولة الرئيس.

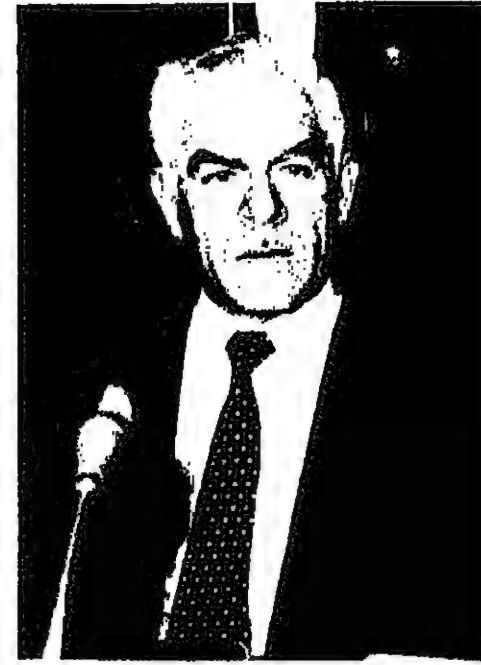
دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الاستاذ القاسم، السيد المقرر رأيتك حاب تجيب بعض الشيء مع أن في طلبات كثيرة للزملاء. السيد المقرر: بجنب شيء واحد أنا يستعمل تعابير فيها شيء من الضغط النفسي

صار مستعمل التعابير مرتين من العين السيدة ليل شرف، والعين الاستاذ مروان القاسم عندما قال للقروض بفوائد منخفضة جداً التعبير مش صحيح فوائده بنك الاسكان بثمانية، وأنا يستبدل من أي بنك الآن لعمل تجاري (٩-٩٠) يجب أن لا نضخم الكلمات بحيث نحرف فكر الاخوان عن القناعات هذه نقطة أولى حيث أجابو ليست منخفضة جداً لا يجوز أن تؤثر، القضايا المالية قضايا دقيقة، لا يجوز أن تؤثر بالحطابة على القناعات المالية، فيما يتعلق بالتعاقد بين دولتين لا يوجد أي تعاقد بين دولتين التعاقد فقط قانوني بنك الاسكان هو ميزة أصدرتها الحكومة لتشجيع بنك الاسكان أترجاكم أن تهتموا بما يلي:

قانون اعفاء بنك الاسكان من الضريبة منصوص لغايات بنك الاسكان التي بترجي تفرؤه لا يمس ذلك اطلاقاً بالقانون الجديد، تبقى تلك الأغراض والممارسات جميعها معفية. بنك الاسكان خرج على قانونه، ومارس عمليات إقراض واقراض وتوظيف تعادل أربع أضعاف قروض الاسكان، هذه التي خرج عليها يجب أن تكون خاضعة للضرائب، شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ سالم مساعداً.

السيد سالم مساعداً: شكراً دولة الرئيس، الصنيخ أتبلغ لي أن أشارك في اجتماعات اللجنة المالية لمجلس الاعيان، وحضر ذلك الاجتماع معالي وزير المالية، معالي محافظ البنك المركزي وأثيرت طروحات كثيرة،



كان أهمها وكنت متمسكاً بها من بدايتها، موضوع مصادقية الأردن بالاتفاقات التي تجري مع الدول التي تستثمر في الأردن ونحن في وقتٍ وظرف أحوج ما نكون فيه الى تعزيز تلك المصادقية ليس مع الدولة ذاتها فقط ولكن لنخلق جوأ عاماً يؤكد ويمزز مصادقية الأردن في هذا المجال لأننا دوماً وباستمرار بحاجة الى هذه المصادقية في مجال الاستثمار في شكل خاص.

أثير موضوع تعديل قانون بنك الاسكان أو تعديل الأحكام التي تحكم بنك الاسكان الأولى أن تكون ضمن قانون بنك الاسكان نفسه وليس ضمن قانون ضريبة الدخل في هذا المجال.

ولكن كل هذه الأمور يمكن تجاوزها والقفز عنها كما جرى القفز في مواد سابقة في قانون ضريبة الدخل لنقف عند المادة التي نبحت في اضافة فقرة جديدة اليها وهي الفقرة ب من

المادة ٧ والتي تنص على اعفاء القوائد والعمولات وهو أمر نحصيل حاصل لما هو موجود في قانون بنك الاسكان.

قانون بنك الاسكان يقول بان جميع ارباحه ودخوله مفعاة من الضريبة لأنني هذه الفقرة تحت عنوان الاعفاء

انما لتصدر حكماً جديداً يفرض الضريبة على قطاع معين من نشاطات البنك والتي تنص على أنه القوائد والعمولات المحقة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات التي تقدمها للمشاريع السكنية مفعاة.

اما دخوله وهي مفعاة أصلاً بالقانون، أما دخوله وأرباحه الأخرى التي لم ينص على اعفائها، في هذا القانون تخضع للضريبة. فالمقصود في هذا القانون، في هذا التعديل، هو هذه الفقرة، هذا الجزء من البند من الفقرة، وليس الاعفاء أصلاً.

جرى بحث مطول حول موضوع دمج الأرباح والدخل من كافة مصادر الدخل التي يحققها بنك الاسكان كأي بنك آخر، وذكر ما تفضل به الاستاذ كمال الشاعر عندما قال بان تنزل الخسائر وهو الأمر الذي يؤيده سعادة المقرر ابتداءً.

انما عدا عن المؤخرة كما ذكر صباح هذا اليوم، جرى حديث وهو أمر فقهي وفني جداً. وكنت أحتكم فيه لمعالي وزير المالية ولعمولة مدير دائرة ضريبة الدخل وجهاز الضريبة بأنه اذا لم ينص على الاعفاء بحالة وجود خسائر من المشاريع السكنية من القوائد والعمولات التي

هكذا هي الأصل

تتحقق على المشاريع السكنية اذا لم يرد نص في هذا القانون على تنزيلها من مجمل الدخل العام فانها سوف لن تنزل وسوف يصبح هذا القانون في حالة التطبيق على هذا الوجه قانوناً عقابياً لبنك الاسكان، وليس قانوناً لضريبة الدخل لأنه يفرضه بحكم مستقل ويختلف عن جميع المؤسسات والبنوك في الدولة. لأن البنك يحاكم او يحاسب بضريبة الدخل على مجمل دخله على صافي دخله من مجمل الأرباح الخاضعة للضريبة او من مجمل الدخول الخاضعة للضريبة.

أما في هذه الحالة واذا مشيت المادة على النحو المذكور في المشروع المقدم من مجلس النواب الموقر فإن هذه المادة ستصبح عقاباً لأنه سيستبعد أي خسائر تأتي قد تتحقق حتى لا يثور الأستاذ المقرر ويقول انه مش راح يتحقق، أي خسائر قد تتحقق من المشاريع السكنية أو من الاقراض من المشاريع السكنية سوف لن تنزل من أرباحه وبذلك سيدفع الضريبة على ما يحقق من ربح لا على ما يحقق من ربح ويبيح من خسارة. وهو أمر غير موجود وغير مطبق في أي مؤسسة أثير من قبل دائرة ضريبة الدخل بأن هناك قرار من محكمة التمييز صدر ليغطي التحفظ الذي ذكر. ولكنني استفتيتهم سابقاً واستفتيتهم الآن بأن هذا القرار غير ملزم على الدوام وهو أمر ملزم دائرة ضريبة الدخل بالقضية ذاتها وليس كفاعدة عامة وقد تعودت عليه الضريبة في أي وقت.

ولذلك ومن منطلق حرصنا على تعزيز موارد الخزينة وعلى أن يخضع بنك الاسكان في أعماله الأخرى التي تخرج عن المشاريع السكنية

للضريبة وهو ما يعزز دخل الخزينة ومواردها فإني أقترح على وجه التحديد أن ندخل تعديلاً على الفقرة التي قدمها مجلس النواب باضافة الفقرة التالية اليها وهو لا يخرج بمضمونها عن ما تقدم به الدكتور كمال الشاعر وأقدم نصاً محدداً «بأن يعفى الى هي مطلع المادة الفوائد والعسولات المتحققة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية أما دخوله وأرباحه الأخرى التي لم ينص على إعفائها بهذا القانون فتخضع للضريبة بعد تنزيل أي خسائر تتحقق للقروض والتسهيلات من المشاريع السكنية وذلك بالرغم مما ورد في قانون بنك الاسكان أو أي قانون آخر» في هذه الحالة نحقق الدخل الذي نحرص جميعاً على تحقيقه للخزينة ونخضع بنك الاسكان في أعماله التي تخرج عن الهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله لخضع هذه الأرباح لكن بعد تنزيل هذه الخسائر حتى لا ندفع المؤسسة الى القول الى العمل الصحيح لتفادي أي خسائر بأن ترفع الفوائد على المقترضين.

لأن أي مؤسسة تعمل تحاول أن تتجنب الخسائر فإذا بقي هذا النص على هذا الوجه ستضطر المؤسسة سندفعها دفعاً الى رفع الفوائد على المقترضين للمشاريع السكنية لتتفادى الخسائر وبذلك نكون قد أجهضنا الأهداف التي سعى بنك الاسكان الى تحقيقها.

طبعاً هذا القول أقوله مع تمسكي التام بما ذكر بما يتعلق بتعديل قانون بنك الاسكان ولكن حتى لا ننتظر تعديل القانون ويأخذ وقتاً طويلاً ندخل التعديل الذي ذكرته ويمكن تدارك هذا

الوضع ضمن الدورة العادية القادمة وبذلك لا نحقق أي خسائر تلحق بالخزينة.

لأن هذا القانون سيعمل به من تاريخ ١٩٩١/١/١ ولذلك سوف لن يتحقق أية خسائر ويجب أن لا نخشى إعادة النظر فيه بعد المشروع لمجلس النواب لاعادة النظر فيه بعد الايضاحات التي ذكرت في مجلس الاعيان. وبالتالي فانه سيكون نالداً من التاريخ الذي ذكر فيه وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ مساعدة قبل أن يتكلم معالي وزير المالية نسمع لحابس باشا، معالي المشير.

السيد حابس المجالي: دولة الرئيس وزملائي الكرام، علينا أن نتكلم الحقائق بدون مبالاة ونعطي كل واحد عمل طيب من مدبر. ودم بنك الاسكان قد قام بأعمال يشكر عليها فالبنا والعمران وكانت جميع أعماله عمرانية واقتصادية.

وعلى هذا الأساس يستحقون الفالمن على اشراف في ادارة هذا البنك ككل التقدير وأطلب من اخواني الاعيان الموافقة على كل ما يختص في مسيرة هذا البنك من ناحية التشجيع وسماعته الطيبة التي يتحل بها دون غيره من البنوك التي ظهر فيها كل اختلاس وخيانة. وأريد ما جاء بقول دولة ابرعدنان والأخ معالي كمال الشاعر وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي الباشا، معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية: شكراً دولة الرئيس،

بداية أرجو أن أؤكد أننا نقيم ونرى الانجازات التي قام بها بنك الاسكان وليس في التعديل المطلوب أي انقاص لهذه الانجازات وكل ما في الأمر أن بنك الاسكان بنك مريح.

قسم من الأرباح التي يحققها لا علاقة له بالعمليات الاسكانية فعل سبيل المثال نصف أرباح بنك الاسكان في ١٩٨٩ - عام ١٩٩٠ نتجت عن التجارة في العملة الأجنبية ولا أرى لماذا أن نحصل الخزينة على ضريبة من هذا النشاط؟

نحن نؤمن دور بنك الاسكان ونؤمن دور مديره العام والتعديل كما قلت لا ينقص من دورهما.

في جوابي سوف استعرض في مقدمة النقاط التي قدمت حوله لماذا عدل هذا القانون؟ مع أنه هناك قانون خاص لبنك الاسكان.

الانقالات الرسمية التي تتعلق بالمساهمين وهل بنك الاسكان يخسر أم لا من نشاطاته الاسكانية ثم في جزء آخر سوف استعرض جواب على التعديل المقترح من سعادة العين الدكتور الشاعر.

بالامكان معالجة قضية الضريبة بالنسبة الى بنك الاسكان إما من خلال قانون بنك الاسكان أو من خلال قانون ضريبة الدخل.

الجهاز المسؤول عن ضريبة الدخل من واجبه اذا تبين له أن هناك قانون خاص يتعرض للضيابة ضريبة الدخل وأن هذا القانون الخاص قد انقش وأصبح يغطي نشاطات لا علاقة لها بأهداف القانون الأصلية أن نعالجها، وأن نعالجها من هذا القانون ومن هذا الوضع الذي

لجنة العدل

نحن جوبهنا به.

هذه ليست أول مرة يُعالج بها قانون بنك الاسكان من خلال قانون ضريبة الدخل. في عام ١٩٨٥ جرى تعديل قانون ضريبة الدخل لينظم الفوائد التي يقبضها بنك الاسكان من البنوك الأخرى.

وبالتالي عُدل قانون ضريبة الدخل الفقرة جـ من المادة ٧ لتقول «أما الفوائد الأخرى المستحقة للبنوك والشركات المالية المرخصة فتكون خاضعة للضريبة بالرغم مما ورد في قانون تشجيع الاستثمار أو قانون بنك الاسكان أو أي قانون آخر ونفذ هذا البند والآن نحن نحصل ضريبة على فوائد بنك الاسكان من البنوك الأخرى وقام بنك الاسكان باقامة دعوى في محكمة التمييز وأقرت محكمة التمييز أن لنا الحق بالرغم مما ورد في قانونه الخاص.

وبالتالي أن التعديل يجب أن يذهب بقانون خاص ليس له ما يكفي ليرره العمل وهذا التعديل صحيح وحدث سابقاً وأقرته محكمة التمييز.

بالنسبة لخسارة بنك الاسكان أرجو أن أؤكد لكم أن أعمال بنك الاسكان بالمشاريع السكنية ليس خاسراً. قام جهاز ضريبة الدخل بتحديد بالموافقة مع بنك الاسكان كما أبلغوني بتحديد إيرادات بنك الاسكان من المشاريع الإسكانية وقُدرت بأنها حوالي ١٧ مليون دينار لم نتتمكن من تحديد ما هي الكلف المباشرة لهذا الدخل ولكن مُعدل الكلف الغرامة لبنك الاسكان كما تظهره الفوائد المدفوعة.

وإذا أضفنا اليه النفقات تبين لي أن ربح

بنك الاسكان في عام ١٩٩٠ من عمليات الاسكان على الأقل هو (٥٥ بالآلاف) باعتبار أن جميع القروض الاسكانية التي يعطيها سعر فائدتها «٨٪» ولا يأخذ بعين الاعتبار أن نصف عمليات الاسكان التي يعملها بنك الاسكان مُمولة من البنك المركزي بشروط مُيسرة. في حقيقة الأمر المشاريع الاسكانية التي يعطيها بنك الاسكان مش كلها ٨٪ إذا كانت قيمتها فقط ١٠٥ الاف دينار» هي ٨٪ وتقييمي على الأقل أن بنك الاسكان يحقق ربحاً ١٪ من عمليات المشاريع الاسكانية وأنا أؤكد أن ذلك صحيح.

الاتفاقيات الرسمية، هناك اتفاقية واحدة لمجموعة الكويت العقارية وتُشكل ٢٥٪ من رأسمال البنك علماً أن ٧٥٪ من رأسمال البنك مملوك لغير الأردنيين و ٢٥٪ للأردنيين أعطت المجموعة الكويتية العقارية امتيازات ضريبية هذا كان مطبق عندما عُدل القانون في عام ١٩٨٥ وبالتالي هذه ليست حالة جديدة.

نحن نرى حالة مشابهة سابقاً وبالتالي ما نعمله هو جرى سابقاً ولكن الآن نعمله في ناحية أخرى إذا كان القانون يقول وبالتالي المجموعة الكويتية العقارية ستوف ثلث الامتيازات التي نص عليها القانون ونحن لم نحاسب ضريبة دخل على حصتها إلا ضمن ما نص عليه القانون.

بالنسبة الى المساهمين الآخرين نحن كحكومة لنا الحق أن نعدل القوانين كما نراها مناسبة وطالما ليس بيننا وبينهم اتفاقيات تقول أن لهم حقوق مكتسبة بالنسبة لضريبة الدخل فنحن لن نؤثر على مناخ الاستثمار.

وبالتالي في رأيي أن ليست النقطة من ناحية عملية واردة ولكن بالرغم من ذلك هناك قرار من محكمة التمييز يعطي دأشيه ضروره الدخل الحق في أن تخضم الدخل الخسارة المتحققة لبنك الاسكان من أرباحه من العناصر الأخرى ودائرة ضريبة الدخل تؤكد أنها ستفعل ذلك.

وبالتالي من ناحية فنية تطبيقية القانون كما ورد من مجلس النواب لا يختلف في التطبيق عن التعديل كما اقترحه معالي العيين نحن نؤيد أنه يجب أن يُعدل قانون الاسكان وأن الأوان أن يعدل ولكن في نفس الوقت نرى أن التعديل الذي يجب أن يتم يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الامتيازات يجب أن تعطى فقط للمشاريع الاسكانية لأنها مصلحة وطنية ومصلحة المواطن أن يركز بنك الاسكان في نشاطاته على المشاريع السكنية ولا يُعطى حوافز ليذهب الى نشاطات أخرى على حساب نشاطاته الاسكانية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: اخواني الكرام لدي تسجيل كثير لكن يبدو أن الامر صار واضحاً لكلا الرأيين وجميع الذين لهم اعتراض على الموضوع، على التعديل الذي جاء من النواب وضع الرأي المتعلق بذلك وهناك جهة. يا سيدي لان هناك عندي ابوعصام يطلب الكلام والاستاذ حسني عايش والاستاذ كمال الشاعر والدكتور استحق الفرحان والاستاذ نجيب الرشيدان، والسيدة ليل شرف ومعالي وزير الخارجية والاستاذ ابوالمجد الكيلاني.

فالحقيقة الامر صار واضح والاستاذ

وإذا كان بنك الاسكان قد دخل حقول جديدة للدخل ليس لها علاقة بالاسكان والاعمار والمشاريع العقارية فمن حقنا أن نأخذ ضريبة عليها هذه بالأمور العامة. هناك أمور خاصة متعلقة بالتعديل الذي تقدم به سعادة الدكتور الشاعر البند الأول وهو الاختلاف الفني انه نحن استعملنا كلمة «الفوائد والعمولات» وهو استعمل كلمة «بما يُفيد» يعني الإيراد المتتي منها هذه نقطة فنية أنا درستها بتعمق مع جهاز ضريبة الدخل وجهاز ضريبة الدخل أكد لي وأنا اقتنعت واطلعت على القانون.

كل إيراد بموجب قانون ضريبة الدخل يجب أن تُرد له النفقات التي يتم تكبدها لانتاجه.

فالقانون كما ورد منا وكما ورد من مجلس النواب صحيح والنقطة الواردة في التعديل لا ضرورة لها فنياً وأنا أؤكد أن دائرة ضريبة الدخل ستأخذها بعين الاعتبار النقطة الفنية الأخرى في التعديل الذي يطرحه الدكتور هي اننا يجب أن ننص أن الخسائر تحبس من الأرباح العامة.

كما قلت عمليات بنك الاسكان من مشاريع الاسكان ليست خاسرة، وقد تكون في حقيقة الأمر أكثر ربحاً من عملياته الأخرى لسبب بسيط، عندما أخذنا خسائر بنك الاسكان أخذنا بعين الاعتبار الاحتياطات التي يضعها بنك الاسكان لمختلف نشاطاته.

بنك الاسكان يضع احتياطات كبيرة نحن أخذناها بعين الاعتبار، ولكن المشاريع السكنية الفردية التي فيها زهن عقاري لا تحتاج الى أي مخصصات واحتياطات.

هكذا أصبح لأجل

الدكتور اسحاق يرى ان نوقف النقاش، من يؤيد وقف النقاش؟

الجميع : موافقون

لدينا توصية اللجنة المالية ولدينا اقتراحان آخران اقتراح قدمه العين كمال الشاعر وهو وزع على الجميع وهذا نص الاقتراح الذي قدمه الدكتور كمال الشاعر والموزع على أعضاء المجلس:

(١٥) «الدخول والأرباح المتحققة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية، أما دخوله وأرباحه الأخرى التي لم ينص على إعفائها في هذا القانون فتخضع للضريبة، بعد تنزيل الحساسة التي قد تتحقق من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية، وذلك بالرغم مما ورد في قانون بنك الاسكان أو أي قانون آخر».

واقترح طرحه الاستاذ سالم مساعدة وهو برأيي لا يختلف عن ما ورد في اقتراح العين كمال الشاعر.

يعني لفظة واحدة وبدل عمولات أرباح لما كانت الرئاسة مضطرة أن تأخذ الرأي الأبعد لأن الرأي الأقرب هو توصية اللجنة بأن يقبل التعديل الذي جاء من النواب.

الاقتراح الأبعد هو الذي طرحه الاستاذ كمال الشاعر والمتحدثون وهم كثر والاستاذ

بهجت التلهوني ثنى عليه وجميعكم نثيم على ما قاله أبوعدنان الآن نأتي لهذا الاقتراح الوارد في مذكرة الأستاذ كمال الشاعر واعتقد أن سالم بك يمكن أن يكون بنفس الاتجاه، علماً بأن معالي الوزير قال أن هذا الاقتراح مأخوذ بعين الاعتبار في ضريبة هكذا قال معالي الوزير ولذلك أنا مضطر أن أطرح اقتراح الأبعد وهو من يؤيد الاقتراح الذي طرحه الأستاذ كمال الشاعر والأخوة الذين تكلموا بأن يجري التعديل على ما جاء من النواب من يوافق؟

الأمانة أرجو أن تحصي احصاءاً دقيقاً.

اقتراح كمال الشاعر، أي تعديل النص الذي جاء من النواب. كم؟ ٢٠ من ٣١ أي أن هذا الاقتراح قد نجح بتعديل النص الذي جاء من النواب وفي هذه الحالة سيعاد القانون إلى مجلس النواب.

وانشاء الله الجميع هدفهم مصلحة البلد وتحقيق العدالة وبعد ذلك القانون كله يعني يوافق عليه المجلس كما جاء مع تعديل هذه الفقرة.

هل يوافق المجلس الكريم على القانون مع التعديل الذي أجريتموه؟

من يوافق عليه؟

موافقون بالأكثرية.

وهذا هو نص القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ كما أقره المجلس وسيُرسَل بالصيغة المعدلة إلى مجلس النواب.

قانون مؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩١، ويقرأ مع القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥، المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي، كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من ١/١/١٩٩١، على أن تطبق أحكام القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩، الذي حلّ هذا القانون محله على الفترة من ١/١/١٩٨٩، وحتى ٩٠/١٢/٣١.

المادة (٢) تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي على الوجه التالي:

أولاً: بإلغاء نص البند (٣) من الفقرة (أ) منها ويستعاض عنه بالنص التالي:
٣ - الفوائد والعمولات والخصميات وفروقات العملة، وأما الفوائد والعمولات على الديون المشكوك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات الاقراض المتخصصة والمتعارف على وصفها بالفوائد والعمولات المعلقة فتستوفي الضريبة عنها في سنة قبضها وذلك وفقاً للتعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغاية بعد موافقة الوزير عليها.

ثانياً: بإلغاء نص الفقرة (ب) منها ويستعاض عنه بالنص التالي:

ب - تخضع للضريبة الفوائد والعمولات المتحققة خارج المملكة لأي شخص أردني أو مقيم - بما في ذلك الشركة العادية المقيمة - وتكون ناشئة عن أمواله وودائعه من المملكة.

كما يخضع للضريبة دخل الشخص الأردني المقيم له خارج المملكة من تشغيل رأسماله الناشئ عن أمواله وودائعه من المملكة وبحسب صافي هذا الدخل على أساس معدل سعر فائدة الايداع السائد في المملكة خلال السنة.

المادة (٣) تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي على الوجه التالي:

أولاً: بإلغاء نص البند (١٣) من الفقرة (أ) منها ويستعاض عنه بالنص التالي:
١٣ - (١٠٪) من بدلات الأرباح المتأتية من تأجير العقارات في أمانة عمان الكبرى و (٣٠٪) من هذه البدلات في باقي مناطق المملكة.

ثانياً: بإلغاء نص البند (٥) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

٥ - أرباح الأسهم التي توزعها الشركات ويكون هذا الإعفاء كلياً لمستحقي هذه الأرباح من الأشخاص الأردنيين وغير الأردنيين وللشركات القابضة والشركات أوصناديق الاستثمار المشترك المؤسسة وفق أحكام قانون الشركات المعمول به وللشركات المقترضة من الغير بالفائدة باستثناء البنوك والشركات المالية

هكذا اجتهت المحفل

والشركات التي تقبل الودائع.

فاذا كان المستثمر المقيم في الأسهم بنكا أو شركة مالية أو شركة تقبل الودائع فإنه لا يجري رد أي جزء من هذا الدخل المعفى مقابل نفقات انتاجه اذا كان متأتيا من استثمار رأس المال السائل والاحتياطيات والأرباح المدورة مدفوعة الضريبة وذلك اذا كان الاستثمار خلال السنوات الثلاث الأولى من التأسيس أما اذا كان متأتيا من استثمار أموال أخرى واستثمار رأس المال السائل والاحتياطيات والأرباح المدورة - مدفوعة الضريبة بعد سنوات التأسيس الثلاث فيرد الى الأرباح مبلغ يساوي الدخل المعفى منسوبا الى مجموع الإيرادات ومضروبا في مجمل النفقات.

ثالثا: بالغاء نص البند (٦) من الفقرة (ب) منها ويستعاض عنه بالنص التالي :
٦ . فوائد أذونات الخزينة وسندات التنمية وسندات المؤسسات العامة واسناد قرض الشركة المساهمة العامة، ويكون هذا الاعفاء كليا للملكي هذه الأوراق المالية من الأردنيين وللشركات القابضة ولشركات أو صناديق الاستثمار المشترك المؤسسة وفق أحكام قانون الشركات المعمول به وللشركات المقترضة من الغير بالفائدة باستثناء البنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع.

فاذا كان المستثمر المقيم في تلك الأوراق المالية والاسناد بنكا أو شركة مالية أو شركة تقبل الودائع فتراعي في الاعفاء في هذه الحالة الشروط والمعادلة المنصوص عليها في البند (٥) من هذه الفقرة.

رابعا: بالغاء نص البند (٧) من الفقرة (ب) منها ويستعاض عنه بالنص التالي :
٧ . أرباح سندات المقارضة واذا كان المستثمر المقيم في هذه السندات بنكا أو شركة مالية أو شركة تقبل الودائع فيطبق على اعفاء هذه الأرباح في هذه الحالة الشروط والمعادلة المنصوص عليها في البند (٦) من هذه الفقرة وذلك بالرغم مما ورد في أي قانون آخر.

هنا قرر مجلس النواب اضافة بند برقم (١٥) للفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون الأصلي :

ثم قرر مجلس الاعيان اعادة صياغتها على النحو التالي :

«(١٥) الدخول والأرباح المتحققة لبنك الاسكان من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع الممكنة، أما دخوله وأرباحه الأخرى التي لم ينص على إعفائها في هذا القانون فتخضع للضريبة، بعد تنزيل الخسارة التي قد تتحقق من القروض والتسهيلات التي يقدمها للمشاريع السكنية وذلك بالرغم مما ورد في قانون بنك الاسكان أو أي قانون آخر».

المادة ٤ - تعدل المادة (١١) من القانون الأصلي باضافة الفقرة (ي) التالية اليها :

ي . أي راتب أو أجر أو أي مبلغ آخر مهما كانت تسميته يتقاضاه الشريك مقابل عمله في الشركة العادية أو ادارته لها أو يتقاضاه المدير الشريك أو المساهم في الشركة المساهمة الخصوصية مقابل عمله فيها أو ادارته لها يزيد على (٣٦٠٠) دينار سنويا لكل شريك مدير أو مساهم عامل على أن لا يؤثر ذلك على فرض الضريبة على المبلغ الحقيقي للراتب أو الأجر أو المبلغ الآخر الذي تقاضاه ذلك الشخص من الشركة مقابل عمله فيها أو ادارته لها واستيفاء تلك الضريبة منه وفقا لأحكام هذا القانون وعلى أن يخصم من الضريبة المستحقة على الشركة المساهمة الخصوصية ما يعادل الضريبة التي تستحق على ذلك الشخص عن الفرق الذي زاد على (٣٦٠٠) دينار من ذلك الراتب أو الأجر أو المبلغ الآخر معزل عن دخوله الأخرى ويعامل الشركاء في الشركة العادية على هذا الأساس كل حسب حصته فيها.

المادة (٥) يلغى نص الفقرة (د) من المادة (١٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

د . يسمح للشخص الطبيعي باعفاء قدره (١٠٠٠) دينار في السنة لقاء الاتفاق على دراسة كل ولد من أولاده أو على دراسة حفيده أو زوجه أو أخيه أو اخته من يتولى اعالئهم وكان أي منهم غير موفد في بعثة ولا يستطيع الاتفاق على دراسته وكان طالبا يدرس في جامعة ويكون هذا الاعفاء ٥٠٠ دينار اذا كان طالبا في كلية مجتمع أو معهد فوق مستوى شهادة الدراسة الثانوية العامة، واذا تعدد الأشخاص الذين يتفقون على دراسة طالب واحد غير موفد في بعثة فيوزع بينهم مبلغ الاعفاء بمقدار ما ينفقه كل منهم على الطالب.

المادة (٦) يلغى نص الفقرة (د) من المادة (١٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

د . يعفى من الضريبة الفائدة التي دفعها الشخص المقيم أو زوجه على قرض أنفقته في انشاء مسكن له في المملكة أو شرائه أو مبلغ الربح الذي دفعه هو أو زوجه لأي بنك أو شركة لا يتعامل أي منها بالفائدة مقابل انشاء أو شراء مثل ذلك المسكن ويشترط للسماح بهذا الاعفاء أن يقيم الشخص وزوجه أو أحدهما أو أي من أصوله أو فروعه في المسكن، وأن لا يتجاوز مبلغ الفائدة أو الربح الذي يسمح باعفائه في هذه الحالة ألفي دينار سواء كان البيت ملكا للزوج أو الزوجة وأيا كان المقترض منها.

هنا قرر مجلس الاعيان

المادة (٧) يلغى نص المادة (١٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ١٧

أ . تستوفى الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص عدا الشركات المساهمة المساهمة حسب الفئات التالية :

عن كل دينار من ١٠٠٠ ألف دينار الأولى ٥٪

عن كل دينار من ١٠٠٠ ألف دينار التالية ١٠٪

عن كل دينار من ٢٠٠٠ ألفي دينار التالية ١٥٪

عن كل دينار من ٢٠٠٠ ألفي دينار التالية ٢٠٪

عن كل دينار من ٣٠٠٠ ألف التالية ٢٥٪

عن كل دينار من ٣٠٠٠ ألف دينار التالية ٣٠٪

عن كل دينار من ٤٠٠٠ الأربعة آلاف دينار التالية ٣٥٪

عن كل دينار من ٤٠٠٠ الأربعة آلاف دينار التالية ٣٨٪

عن كل دينار من ٥٠٠٠ الخمسة آلاف دينار التالية ٤٠٪

عن كل دينار عما تلاها ٤٥٪

ب . تستوفى الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية :

١ . ٣٨٪ للشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة المنصوص عليها في البند ٣ من هذه الفقرة .

٢ . ٤٠٪ للشركات العادية غير المقيمة والشركات المساهمة الخصوصية باستثناء الشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة الخصوصية المنصوص عليها في البند ٤ من هذه الفقرة .

٣ . ٥٠٪ للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة .

٤ . ٥٥٪ للشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة الخصوصية .

ويشترط في كل الأحوال أن لا تقل الضريبة المستوفاة قبل إجراء أي تقاص من أي نوع من البنوك والشركات المالية وشركات التأمين بموجب البندين (٣، ٤) من هذه الفقرة عن ٣٠٪ من دخلها الصافي السنوي المعلن في الحسابات قبل إجراء أي توزيعات منه مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٠) من هذا القانون .

محضر الجلسة السادسة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المتقدمة في ١٩٩١/٩/٣ م ٧٩

ج . تعتبر الضريبة المستوفاة من الشركات ضريبة نهائية لا يجوز ردها أو تقاصها لأي مساهم في الشركة المساهمة أو شريك في الشركة العادية غير المقيمة عمقتى أي حكم من أحكام هذا القانون .

د . لغايات هذا القانون وتوفيقاً لأحكامه مع أحكام قانون الشركات تطلق الأحكام الخاصة بالشركة المساهمة الخصوصية حيثما وردت في هذا القانون على من الشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة التوصية بالأسهم كما تطلق الأحكام الخاصة بالشركة العادية في هذا القانون على كل من شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة .

السيد الأمين العام : دولة رئيس المجلس : الجلسة القادمة يوم ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . الأرباء القادم في ١٩٩١/٩/٤ .

انتهى وترفع الجلسة

رئيس مجلس الاعيان
أحمد اللوزي

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

هكذا عبثاً بالأصل